

سياسات تعزيز القدرات العسكرية للدول النامية .. كوريا الشمالية نموذجا

د.د. رضا محمد هلال

مدرس العلوم السياسية بمعهد أكتوبر العالى للاقتصاد

نجاح بعض الدول النامية، ومنها كوريا الشمالية، فى امتلاك -بغض النظر عن معطيات الموقع، والمساحة، والسكان، والموارد، والمكانة الدولية- القدرة على تطوير إمكانيات وقدرات عسكرية خاصة بها، ومقاومة العقوبات الاقتصادية والضغوط الدولية والإقليمية، علاوة على التصدى للاختراق الخارجى الموجه لها لمنعها من المضى قدما فى تعزيز قدراتها العسكرية.

ويرتبط بالمشكلة البحثية السابقة عدة أسئلة بحثية تسعى الدراسة للإجابة عنها، منها: ما هو إدراك وتصور القيادة الكورية الشمالية لتهديدات الأمن الكورى وسبل مواجهتها؟ وما هى آليات وبرامج وخطط كوريا الشمالية لتعزيز قوتها العسكرية؟ وما مدى نجاح الضغوط والسياسات والمواقف الإقليمية التى تمارسها كوريا الجنوبية، واليابان، والصين، والولايات المتحدة، على كوريا الشمالية للتخلى عن الشق "العدوانى" فى سياستها الخاصة بتعزيز قدراتها وإمكانياتها العسكرية، التى تتضمن: تطوير الصواريخ الباليستية، والاستخدام العسكرى للقدرات النووية، وما هى المسارات والأشكال التى تم تنفيذها لوقف الطموحات العسكرية الكورية الشمالية (فى ضوء تجارب الهند، وباكستان، وإسرائيل)، علاوة على ماهية العقوبات والضغوط السياسية، والتمويلية، والفنية لوقف عملية تطوير القدرات والإمكانيات العسكرية الكورية؟، وما مدى التوافق الدولى والإقليمى على سياسات وخطط وقف السياسات والخطط الكورية الشمالية الخاصة بزيادة قدراتها العسكرية، وبالتالي تحقيق الأمن والاستقرار فى شبه الجزيرة الكورية بصفة خاصة، وفى شرق آسيا عموما؟ وما هى وسائل وأدوات السياسة الكورية لمواجهة الضغوط الدولية والإقليمية الهادفة لتقييد قدراتها العسكرية؟ بالإضافة إلى استخلاص الدروس المستفادة من نجاح كوريا الشمالية فى استكمال تنفيذ سياستها الخاصة بتعزيز قدراتها وإمكانياتها العسكرية فى الأجلين القصير والمتوسط.

المناهج البحثية والنظريات السياسية المستخدمة فى الدراسة:

تتطلب طبيعة الدراسة استخدام مجموعة من المناهج التى تتمثل فيما يلى:

تمكنت عدة دول نامية، عقب نهاية الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفيتى السابق لعدة جمهوريات مستقلة، ورواج السوق السوداء لتجارة السلاح عالميا، وفشل سياسات الولايات المتحدة، وضعف فعالية منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المتخصصة فى الحد من انتشار الأسلحة التقليدية، والأسلحة غير التقليدية، واندلاع كثير من أوجه التنافس والسباق بين الدول لحيازة وتوطين هذه الأسلحة -من زيادة قدراتها وإمكانياتها العسكرية، والتحول من مستورد كامل لجميع أنواع عتاد التسليح، إلى استيراد الأسلحة والمعدات العسكرية التى يستعصى عليها تصنيعها محليا، وبالتالي تخفيض مخصصات الإنفاق على شراء الأسلحة من الخارج.

وعلى الرغم من أن الحالة الكورية الشمالية تعد من أبرز الدول النامية التى تمكنت من دخول نادى الدول المصنعة للأسلحة التقليدية والأسلحة غير التقليدية، فإنها لم تحظ بالقدر الكافى واللازم من اهتمام وعناية الباحثين المصريين والعرب لدراستها وتقديم بعض الدروس المفيدة لصانعى القرار فيما يتعلق بزيادة القدرات والإمكانيات العسكرية لدولهم. لذا، تتجلى أهمية الدراسة فى التركيز على السياسة العسكرية لكوريا الشمالية، خاصة فيما يتعلق بخطتها المتعلقة بتطوير الصواريخ الباليستية، بعدد ما تشكل تحديا للدول المحيطة مثل كوريا الجنوبية واليابان، أو للدول الكبرى، وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، رغم الضغوط التى تتعرض لها، علاوة على نجاحها فى الانضمام لنادى الدول النووية، وحيازة الأسلحة النووية الكافية واللازمة لردع التهديدات الإقليمية والدولية الموجهة لها.

المشكلة البحثية للدراسة والأسئلة المرتبطة بها:

تعد كوريا الشمالية من الدول التى تسعى إلى تطوير قدراتها العسكرية للحفاظ على أمنها القومى، والدفاع عن نفسها، وحماية مصالحها من التهديدات الخارجية، وبالتالي فهى تصر على استمرار سياستها فى تطوير وتحديث منظومتها العسكرية لتحقيق أهدافها.

بناء على ما سبق، تطرح الدراسة المشكلة البحثية التالية:

وتبنت الواقعية الدفاعية مصطلح "الواقعية التعاونية -Coop-erative Realism" الذى يفترض قيام الدول -من أجل تفادى الحرب أو التهديد بها فيما بينها- بوضع سياسات مشتركة لمنع التوتر والحرب، من قبيل توقيع اتفاقات للحد من انتشار الأسلحة غير التقليدية، وخفض الأسلحة التقليدية بدلا من سياسات تعظيم القدرات والإمكانات العسكرية الخاصة بكل منها.

ب- تيار الواقعية الهجومية The Offensive Theory:
يعتقد أنصار هذا التيار بتزايد احتمالات الحرب بين الدول، كلما كان لدى بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة. كما يؤكد مؤيدو هذا التيار ضرورة العناية والاهتمام بدراسة العوامل والمتغيرات الداخلية والنسقية الأخرى، بالإضافة إلى الجانب السيكولوجى للقيادات السياسية والنخب المحيطة بها، وكذلك الضغوط السياسية الإقليمية، عند تحليل وتفسير السياسات المتعلقة بتحقيق الأمن القومى عموما، والسياسات المرتبطة بزيادة وتحسين القدرات والإمكانات العسكرية للدول بوجه خاص.

مصطلحات الدراسة:

على الرغم من أن الدراسة تعتمد على مصطلح القدرات العسكرية، فإن هذا المفهوم يرتبط بصلة وثيقة بمفاهيم أخرى. وسعيا لفض الاشتباك وتخفيف الالتباس والخلط بين هذه المفاهيم والمصطلحات، سنقوم بعرض تعريف مختصر لكل منها، وبيان أوجه الاختلاف والتشابه فيما بينها على النحو التالى:

١- **مصطلح العقيدة العسكرية:** تعرف العقيدة العسكرية بأنها "مجموعة من القيم والمبادئ الفكرية التى تهدف إلى إرساء نظريات العلم العسكرى وعلوم فن الحرب، لتحديد بناء واستخدامات القوات المسلحة فى زمن السلم والحرب بما يحقق الأهداف والمصالح الوطنية" (٣). ويختلط هذا المفهوم بمصطلحات أخرى متشابهة معه، مثل "العقيدة القتالية" -Fighting Doc (trine) للدلالة على المستوى العملي من العقيدة العسكرية، و"عقيدة القتال" (Combat Doctrine) للإشارة إلى المستوى التبعوى. وتتضمن العقيدة العسكرية المهام والأدوار، ومبادئ الاستخدام لكل نشاط عسكرى. وتتدرج فى تفاصيلها إلى الطرق والأساليب والإجراءات الخاصة باستخدام أى تشكيل معين (٤). لذا، يعد هذا النوع الأكثر تطورا وتغيرا نظرا لتأثره الكبير والمباشر بالتطورات التكنولوجية، والخبرات، والتجارب الفعلية والتدريبية المستمرة.

٢- **الأمن القومى:** يشير مفهوم الأمن فى أحد تعريفاته إلى "القدرة التى تتمكّن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعسكرية، فى شتى المجالات فى مواجهة المصادر التى تهددها فى الداخل والخارج، فى السلم والحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى فى الحاضر والمستقبل تحقيقا للأهداف المخططة" (٥).

لذا، فإن مفهوم الأمن القومى، وهو الأكثر ارتباطا بموضوع الدراسة، نعى به مجموعة السياسات المتخذة لضمان سلامة إقليم الدولة، والدفاع عن مكتسباتها فى مواجهة التهديدات، سواء فى الداخل أو الخارج، والتى ليست بالضرورة ذات طابع

١- **المنهج التاريخى:** الذى يفيد الموضوع من خلال تتبع مراحل تطور السياسة العسكرية الكورية الشمالية فى محاولة لتحليل مختلف السياقات التى تشكلت من خلالها.

٢- **المنهج الوصفى:** من خلال تحليل طبيعة ومكونات السياسة العسكرية لكوريا الشمالية بدقة، ومن أجل الكشف عن الحقائق المختلفة لموضوع الدراسة، وصولا إلى نتائج حول مدى إمكانية وقدرة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها فى كوريا الجنوبية واليابان على تفكيك الشق "العدوانى" فى السياسة العسكرية، والذى يشمل -إلى جانب تطوير الصواريخ الباليستية- البرنامج النووى الكورى الشمالى باستخدام القوة العسكرية، أو اللجوء إلى وسائل التسوية السلمية.

٣- **منهج صنع القرار:** تستفيد الدراسة من هذا المنهج فى قدرته على تفسير نتائج القرارات، وفهم العمليات والعوامل التى تؤدى إلى اتخاذ القرار، وديناميات صنع القرار، وأنماط القرارات وصياغتها، والمؤثرات المحلية والثقافية والدولية فى صنع القرار الكورى الشمالى المتعلق بالسياسة العسكرية.

٤- **منهج تحليل النظم:** وتتم الاستفادة من هذا المنهج فى النظر للسياسة العسكرية لكوريا الشمالية على أنها مجموعة من التفاعلات التى تتم فى إطار النظام السياسى من ناحية، وبينه وبين بيئته الإقليمية والدولية من ناحية أخرى، علاوة على توظيف المفاهيم الواردة به من قبيل: النظام، والبيئة، والحدود، والمخرجات، والتحويل، والتغذية الاسترجاعية، والتكيف فى أقسام ومحتوى الدراسة.

٥- **المدرسة الواقعية الكلاسيكية الجديدة:** تعد النظرية الواقعية من النظريات السياسية الأكثر تفسيراً لسلوك وسياسات الدول فيما يتعلق بتحقيق الأمن القومى، حيث حاولت، على اختلاف مسمياتها ومدارسها: الواقعية التقليدية، والواقعية الجديدة، والواقعية التقليدية الجديدة، تقديم تفسيرات مقبولة لما يحدث فى العلاقات الدولية عموما، وفى مجال السياسات والخطط اللازمة لتحقيق الأمن القومى بصفة خاصة (١). ويذهب أنصار الواقعية التقليدية الجديدة إلى تخفيف حدة الفصل بين المحددات الداخلية، والمحددات الخارجية، والقول بتأثير المحددات الداخلية للدولة وأهميتها فى فهم السلوك الخارجى، إلى جانب المحددات الخارجية والإقرار بتأثير عوامل البنية الداخلية، وإدراكات صانع القرار فى توجهات وأهداف سياسات الدول فى تحقيق أمنها القومى. ومع ذلك، شهدت هذه المدرسة بزوغ تيارين بها، هما (٢):

أ- الواقعية الدفاعية The Defensive Theory التى ترى أن تعزيز وتحسين القدرات العسكرية الدفاعية للدول أكثر تيسرا من القدرات الهجومية، مما يؤدى إلى استتباب الأمن وزوال حوافز النزعة التوسعية. فالقادة السياسيون، وفقا لهذا التيار، لا يحاولون تبني سياسة عنيفة واستراتيجية هجومية إلا فى حالة الإحساس بالخطر الخارجى الذى يفرض على الدول تجنيد وتوظيف جميع القدرات السياسية، والاقتصادية، والبشرية، والاجتماعية للدفاع عن مصالحها الحيوية فقط، وفى مقدمتها الأمن القومى، وردع التهديدات الفعلية والمحتملة ضدها.

مناقشة حاجة الدولة لامتلاك قوة مسلحة من حجم معين. كما تشمل دراسة إمكانيات تأمين الموارد المالية والتكنولوجية والصناعية والبشرية اللازمة لبناء تلك القوة، والانعكاسات السلبية أو الإيجابية الناجمة عن جهود التسليح وتأثيرها في أوضاع الدولة الاقتصادية والمالية والسياسية، وتحديد مدى كفاءة الصناعة الوطنية في الإنتاج الحربي، مع الوضع في الحسبان الظروف السياسية أو المالية التي تمنع من الحصول على أفضل الأسلحة من دولة صناعية متقدمة، أو عدم قدرة الدولة على استيعاب الأسلحة المتطورة وصيانتها.

وستقتصر الدراسة على تناول أحد مكونات سياسة التسليح، وهو المتعلق بالسياسات الوطنية والداخلية والخارجية الكورية الشمالية لتطوير منظومات الأسلحة التقليدية، وفي مقدمتها الصواريخ الباليستية، ومنظومات الأسلحة غير التقليدية عموماً، وبصفة خاصة الأسلحة النووية فيها.

أولاً- السياسات الداخلية الكورية لتحسين قدراتها العسكرية:

يقصد بالسياسات الداخلية مجموعة الخطط والبرامج التي قامت كوريا الشمالية بتنفيذها في الساحة الداخلية أو الوطنية المحلية لتحقيق أهدافها فيما يتعلق بتطوير وتحديث إمكانياتها العسكرية، سواء من الأسلحة التقليدية أو الأسلحة غير التقليدية. وتختلط هذه السياسات بعضها مع بعض لإحداث تأثيراتها المطلوبة. لذا، فإن الفصل بينها يتم لغرض الدراسة والوقوف على تأثير كل منها لتحقيق الأهداف المرجوة فيما يتعلق بتعزيز القدرات التسليحية لكوريا الشمالية، وذلك على النحو التالي:

١- إدراك وتصوير القيادات الكورية الشمالية للأمن الكورى:

تثير توجهات ومواقف كيم جونج أون، القيادة السياسية لكوريا الشمالية، منذ توليه مقاليد الحكم خلفاً لوالده في ٢٠١١، فيما يتعلق بأهدافه في تحقيق الأمن والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية عموماً، ولكوريا الشمالية على وجه الخصوص تساؤلات كثيرة حول تأثير الإدراك والعقيدة الفكرية لصانع القرار في السياسة الخارجية في الدول النامية، ومن أبرزها الحالة الكورية الشمالية، فقد تبنت القيادات الكورية الشمالية، منذ نهاية الحرب الكورية في عام ١٩٥٣ وحتى بداية عام ٢٠١٨، استراتيجية واضحة وطويلة المدى لتحقيق وضمان الاستقرار والأمن للجمهورية الكورية الشمالية في المقام الأول ولشبه الجزيرة الكورية عموماً (٩). واعتمدت هذه الاستراتيجية أو السياسة الشاملة طويلة الأمد على الرؤية الشاملة لأبعاد ومكونات تحقيق الأمن.

فقد أمنت القيادات الكورية الشمالية، طوال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٣ و٢٠١٨، بأن إدراكها ووعيها بمفهوم الأمن يعنىان - من وجهة نظرهما - قدرتها، وفقاً لعدد من الآليات والوسائل الفكرية والمادية، على التمكن من حماية وتأمين وتعزيز مصادر قوتها الداخلية والخارجية في مواجهة التهديدات والأخطار المحيطة بها على الساحتين المحلية والخارجية. ووفقاً للإدراك

عسكري أو أمنى. وتشتمل هذه السياسات على مجموعة من الإجراءات السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، وهو ما يعنى شمولية الأمن واعتماده على عدة أبعاد لها خصائصها التي تثبت ترابطها وتكاملها، وهى: السياسى، والاقتصادى، والعسكرى، والاجتماعى والثقافى .. وغيرها.

٣- السياسة العسكرية أو الدفاعية: يعد مصطلح أو مفهوم السياسة العسكرية أو الدفاعية من المفاهيم المعاصرة كثيرة الاستخدام. وحتى وقتنا الراهن، لم يضع علماء السياسة المناهج والأدوات البحثية اللازمة لجعل هذا المجال نواة لعلم جديد مستقل فى العلوم السياسية يطلق عليه "علم السياسة العسكرية". لذا، جاءت إسهامات بعض الباحثين فى تعريف هذه السياسة بأنها هى السياسة التى تنظم وتنسق العلاقة بين مختلف السياسات التخصصية بالدولة، وبين القوة العسكرية ودورها، واستخدامها، وحجمها، وصولاً لتحقيق الهدف السياسى العسكرى للدولة (٦). ويتبين من التعريف السابق اعتماده على إسهامات علم تحليل السياسات العامة، وبالتالي عدّ السياسة العسكرية أو الدفاعية للدولة أحد مكونات السياسات العامة للدول، سواء المتقدمة منها أو النامية.

٤- القدرات العسكرية Military Capabilities: يعنى بمفهوم القدرات العسكرية العملية التى يتم بموجبها إعداد حجم مناسب من القوات المسلحة، ويتسليح عصرى مناسب لمواجهة التهديدات المحتملة، وقادرة على الحركة والدفاع عن حدود الدولة السياسية وحماية الأهداف الحيوية والقومية، الداخلية والخارجية لها، وتنفيذ الالتزامات الإقليمية والدولية (٧).

ويتعين لتحقيق هذه القدرات توافر عدة متطلبات، من أهمها: الإرادة السياسية، ومصادقية اتخاذ القرارات الخاصة بتطوير وتحديث القدرات والإمكانيات العسكرية للقوات المسلحة، وتدير مصادر وموارد تمويل تحديث وتطوير هذه القدرات والإمكانيات بما يعنيه ذلك من زيادة الإنفاق على تطوير وتحديث وتصنيع الأسلحة، والتدريب عليها وصيانتها، وفى مرحلة تالية توطين الصناعة الحربية فى الدولة، وتوفير التكنولوجيا المحلية اللازمة لصيانتها وتطويرها بشكل مستمر من حيث التجهيزات والمعدات وإعداد العلماء والفنيين المطلوبين لهذا الغرض.

ويتداخل مفهوم القدرات والإمكانيات العسكرية مع مفهوم آخر هو مفهوم "سياسة التسليح" التى يقصد بها الخطط التى تضعها الدولة لتزويد قواتها المسلحة بأحدث الأسلحة والمعدات وتأمين الحاجات التسليحية لتلك القوات بكمية ونوعية تتناسبان مع تسليح الأطراف والدول "المعادية" أو المحتملة التهديد وتطورها.

وتتم عملية التسليح وفق سياسة متكاملة ترتبط بثلاثة تدابير، هى: "الهدف"، و"الخطة"، و"الإمكانيات". ويشارك خبراء من العسكريين والسياسيين والاقتصاديين، وكل من يستعان بخبراته فى شأن تحقيق التدابير السابقة، حيث يقوم الخبراء العسكريون بدراسة الإمكانيات الاقتصادية والبشرية بهدف تطابق الإمكانيات المتاحة وتناسبها مع أهداف سياسة التسليح، ومدى سد احتياجات بناء القوات المسلحة (٨). بينما تشمل أدوار الخبراء السياسيين والاقتصاديين مناقشة أهداف سياسة التسليح، أى

استئناف البرامج العسكرية الخاصة بتخصيب اليورانيوم، وإجراء التجارب النووية، وكذلك تطوير منظومة الصواريخ الباليستية الكورية الشمالية. ولم يكن من المستغرب معارضة ورفض روسيا والصين لتمادى واستمرار كوريا الشمالية فى برامجها لتطوير، وإجراء التجارب النووية، وحيارة صواريخ متوسطة وطويلة المدى قادرة على حمل رؤوس نووية وتهديد كوريا الجنوبية اليابان والولايات المتحدة. وإزاء نجاح كوريا الشمالية فى استكمال برامج تطوير الصواريخ الباليستية، وإجراء تجارب التفجيرات النووية، قررت القيادة الكورية الشمالية أنه يمكنها التفاوض "الآن" بشكل منفرد مع كوريا الجنوبية والولايات المتحدة بعدد "دولة نووية، وتمتلك منظومة متكاملة من الصواريخ قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى" لتحقيق الأمن والاستقرار لكوريا الشمالية أولا، ثم الأمن والاستقرار والسلام فى شبه الجزيرة الكورية فى مرحلة ثانية" (١٣).

ب) البعد الاقتصادي: تدرك القيادة الكورية الشمالية أن النمو الاقتصادى والتقدم التكنولوجى هما الوسيلتان الرئيسيتان والحاسمتان لتحقيق المصالح الأمنية للدولة، وبناء قوة الردع الاستراتيجية الكورية الشمالية وتنمية التبادل التجارى، وتصدير العمالة والنقل الأفقى للتكنولوجيا وتوطينها، خاصة التكنولوجيا العالية والحيوية عموما، والتكنولوجيا العسكرية والنووية بصفة خاصة.

وعلى الرغم من العقوبات الاقتصادية الدولية التى يعانى آثارها اقتصاد كوريا الشمالية، فإن الناتج المحلى الحقيقى لكوريا الشمالية قد ارتفع فى عام ٢٠١٦ بنسبة قدرها ٣,٩٪ مقارنة بالعام الذى سبقه، وهو أعلى معدل نمو شهده منذ عام ١٩٩٩، وذلك بسبب ارتفاع إجمالى الصادرات بنسبة ٤,٦٪ لاسيما صادرات المعادن، وارتفاع إنتاج قطاع المناجم بما يعادل ٨,٤٪، والصناعات الكيماوية والثقيلة بما يعادل ٦,٧٪. بالإضافة إلى التبادل التجارى مع الصين، وفقا لتقرير صادر عن البنك المركزى لكوريا الجنوبية فى مارس ٢٠١٨ (١٤). ويرجع بعض الاقتصاديين هذا النمو الذى شهده الاقتصاد الكورى إلى الإصلاحات الاقتصادية التى حدثت فى عام ٢٠١١، حيث تم السماح لمديرى المصانع بتحديد رواتب الموظفين، وإعطائهم صلاحيات التعيين والفصل، كما جرى تعديل نظام الجمعيات الزراعية، مما قاد إلى نمو القطاع الزراعى (١٥).

ج) البعد العسكرى: تذهب القيادات الكورية إلى أن خططها للدفاع والأمن والهيبة الإقليمية الكورية الشمالية ستتحقق ببناء قوة عسكرية قادرة على تلبية احتياجات التوازن الاستراتيجى العسكرى والردع الدفاعى على المستوى الإقليمى، وحماية الدولة من العدوان الخارجى، علاوة على الحفاظ على هذه القوة فى حالة استعداد قتالى دائم، وكفاءة قتالية عالية للدفاع عن حدود الدولة الكورية الشمالية وعمقها الإقليمى والدولى الخارجى. ويمتد البعد العسكرى وفقا لهذه القيادات إلى إعداد الدولة والشعب للدفاع، ودعم الجهود الحربى فى زمن الصراع المسلح، ولتحقيق مطالب الردع فى فترات السلم. لذا، يؤدى الجيش فى كوريا الشمالية ثلاثة أدوار رئيسية، هى:

والتصور الكورى الشمالى السابق، تجاوزت القيادات الكورية النظرة الضيقة لمفهوم الأمن إلى تأمين النظام السياسى كاملا، حكاما ومحكومين، عسكريا، سياسيا، واقتصاديا، واجتماعيا، وثقافيا ضد الأخطار والتهديدات المتعددة القادمة من البيئة الإقليمية المحيطة أو العالمية (١٠).

ومن هنا، فإن شمولية الأمن تعنى أن له أبعادا متعددة لها خصائصها التى تثبت ترابطها وتكاملها، وهى:

أ) البعد السياسى: يتمثل فى الحفاظ على الكيان السياسى للدولة، وهو ذو شقين، داخلى يتماسك مكونات النظام السياسى وشريعته والحفاظ على متانة الجبهة الداخلية، والوحدة الوطنية. أما البعد الخارجى، فيتصل بمواجهة أطماع الدول العظمى والكبرى، ممثلة فى الولايات المتحدة، والقوى الإقليمية، التى تشمل اليابان وكوريا الجنوبية، فى أراضي الدولة ومواردها، ومدى تطابق أو تعارض مصالح هذه الدول مع كوريا الشمالية سياسيا واقتصاديا (١١). ويحكم البعد السياسى مجموعة من المبادئ الاستراتيجية التى تحدد أولويات المصالح الأمنية الكورية الشمالية وأسبقياتها. ابتدع النظام الحاكم فى كوريا الشمالية أيديولوجية شمولية أطلق عليها "زوتشيه" أو "روح الاعتماد على الذات"، والتى تتضمن ثلاث ركائز أساسية، هى: "الشاجو"، ويعنى الاستقلال السياسى، و"الشارب"، ويشير إلى الاكتفاء الذاتى فى الاقتصاد، و"الشاوى"، أى الدفاع عن الوطن. ويعتقد قادة كوريا الشمالية، بدءا من كيم آل سونج، نهاية بالرئيس الحالى كيم جونج أون، بأن التميز العسكرى الكورى الشمالى وامتلاك الأسلحة القوية هما يتيح تحقيق هذا المبدأ. وقد تم دمج هذه العقيدة بسياسة سونجون "الجيش أولا" فى عام ١٩٩٦.

وتأكد الإصرار الكورى الشمالى فى الالتزام بـ "روح الاعتماد على الذات" عندما لم تلب السياسات الروسية والصينية مساعى وتوجهات كوريا الشمالية فى جولات المحادثات السداسية التى ضمت -إلى جانب كوريا الشمالية- الصين، وروسيا، وكوريا الجنوبية، واليابان، والولايات المتحدة، خلال الفترة بين عامى ٢٠٠٥ و٢٠٠٧، حيث قامت الدولتان بممارسة الضغوط على المفاوض الكورى الشمالى للقبول بوجهات نظر وتوجهات الدولتين التى اعتمدت على التوسط بين كوريا الشمالية ودول اليابان، وكوريا الجنوبية، والولايات المتحدة، وليس المساندة والدعم لمطالب المفاوض الكورى الشمالى. وكثيرا ما تجاهلتا المطالب الكورية الشمالية الخاصة برفع العقوبات الاقتصادية، وضح المعونات والمساعدات الاقتصادية والاستثمارات لكوريا الشمالية، وطرحتا إقامة ترتيبات تخص الأمن والاستقرار فى هذه المنطقة دون التطرق للأمن القومى الكورى الشمالى، علاوة على رفضهما إجراء حوار "منفرد" بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية دون مشاركتهما فيه، وموافقتهما على أية اتفاقات أو ترتيبات أمنية ثنائية (١٢).

لذا، لم يكن من المستغرب توجه كوريا الشمالية، بعد تولى كيم جونج أون مقاليد الحكم خلفا لوالده فى عام ٢٠١١، إلى

٢٠١٧: إعدام عشرة أعضاء في حزب العمال الحاكم رميا بالرصاص لتقاضيتهم رشاي، وإقامة علاقات جنسية أو ارتكابهم جرائم ضد الدولة، بالإضافة إلى معاقبة ٢٠٠ ضابط في سلاح المدفعية بتنزيل رتبهم لعدم دقة الوحدات التي يقودونها في إصابة الهدف خلال تمارين وتدريبات عسكرية (١٩). وبعد طرح الرئيس جونج لمبادرته بإعلان استعداداته للتفاوض على التخلي عن تجارب تطوير الأسلحة النووية والصواريخ الباليستية في أبريل ٢٠١٨، قام الرئيس بعزل ثلاثة مسؤولين عسكريين من مناصبهم، واستبدلهم بأخرين أكثر التزاما بتوجهات ومواقف وتصورات القيادة السياسية الكورية الشمالية، حيث استبدل بوزير الدفاع بارك يونج-سيك، ورئيس هيئة أركان الجيش الشعبي ري ميونج-سو النائب الأول لوزير الدفاع نو كوانج-تشول، والنائب الأول لرئيس هيئة أركان الجيش الشعبي ري يونج-كيل على التوالي، بالإضافة إلى استبدال كيم سو-كيل بمدير المكتب السياسي العام للجيش الشعبي كيم جونج-جك في ٢٦ مايو ٢٠١٨ (٢٠).

إلى جانب ما سبق، وربما يعد من مزايا النظم السياسية غير الديمقراطية أو الشمولية، لوحظ الحفاظ للنظام السياسي الكوري خلال الفترة بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠١٨ على طابع السرية الشديدة والتكتم على مصادر البيانات والمعلومات الخاصة بالشؤون السياسية، والاقتصادية، والعسكرية الكورية الشمالية. وهو الأمر الذي دفع عددا من معاهد ومراكز الدراسات المتخصصة في مجالات الاقتصاد والسياسة والسياسات العسكرية، علاوة على المؤسسات المتخصصة في جلب البيانات والمعلومات، مثل أجهزة الاستخبارات والأمن القومي والوطني بمختلف مسمياتها، إلى الإعلان عن أن كوريا الشمالية تمثل تحديا للأكاديميين والدبلوماسيين الغربيين بعدها دولة مغلقة نأت بنفسها عن محيطها الجغرافي. وما تقدمه الجهات الكورية الرسمية للمنظمات الدولية لا يتجاوز معلومات سطحية غامضة غير مفصلة (٢١). وتعد هذه السياسة الكورية الشمالية في التعقيم وستر وإخفاء البيانات والمعلومات -على الرغم من استهجان ورفض بعض المدافعين عن حرية تداول المعلومات والبيانات لها- أمرا جوهريا وضروريا للحفاظ على استمرارية جهودها وسياساتها لتعظيم قدراتها وإمكاناتها العسكرية في مجالى الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، وهو ما حال دون تدخل الولايات المتحدة، وكوريا الجنوبية، واليابان لوقف وإنهاء السياسات الكورية في وقت مبكر باتخاذ جميع الوسائل والأدوات السياسية، والاقتصادية، والفنية اللازمة لهذا الغرض. وتشير متابعة قراءة هذه التقارير إلى أنها اعتمدت على استنتاجات وتقديرات لبعض العاملين في أجهزة الاستخبارات اعتمادا على معلومات تفيد بدء كوريا الشمالية في بناء ثانية غواصاتها النووية الصاروخية العملاقة التي تمكنها من حمل الصواريخ الباليستية والرعوس النووية، وبناء حوض عملاق للسفن والغواصات شرقي كوريا الشمالية، والذي يمكن -من وجهة نظر أجهزة الاستخبارات- استخدامه كخبايا سرى لإخفاء الأسلحة النووية لكوريا الشمالية، علاوة على تطويرها غواصات تحت اسم "سينبو - سي" يمكن أن تصل حمولتها لأكثر من ألفي

ضمان الأمن الوطني، والتصدي للأخطار الداخلية والخارجية، كما أنه يمثل الضلع الثالث في السياسة الكورية (الدولة والحزب والجيش)، ويؤدى أيضا دورا اقتصاديا مهما، حيث تملك الشركات التابعة له حصة كبيرة في قطاع الأعمال الكوري (١٦).

٢- السرية ومركزية القرارات الاستراتيجية والصرامة في تنفيذها:

يعتمد النظام السياسي الكوري الشمالي، على الرغم من وجود عدة أحزاب في الساحة السياسية يطلق عليها مصطلح "الأحزاب الشقيقة"، على عدة مبادئ، هي: حكم الحزب الواحد، وحكم الفرد الواحد، وخلافة السلطة، حيث تتركز سلطات الدولة في حزب العمال الحاكم الذى يتبنى "فكر النظام الأحادى المتجانس" المهيم على الرئيس الذى يعد "تسييدا لإرادة الحزب المنظمة ككل"، و"المنسق الوحيد للكيان الاجتماعى السياسى فى كوريا الشمالية". وعليه، فإن سلطة الرئيس لا تعادلها أو تتحداها أية سلطة أخرى (١٧). كما تطبق كوريا نظام خلافة الأسرة فى الحكم، حيث بدأ تطبيق وراثته أو خلافة الحكم فى أوائل السبعينيات من القرن العشرين، وتولى الرئيس الحالى كيم جونج أون مقاليد الحكم خلفا لوالده كيم جونج إيل فى عام ٢٠١١. ويعمل النظام السياسى عندما يصدر الحزب أوامره لمؤسسات الدولة. أما الرئيس، فهو "يترأس" الحزب (١٨). وعليه وبغض النظر عن مهام الرئيس التى يجب القيام بها، فهو الرئيس الفعلى والتنفيذى لكل الشؤون السياسية، والدفاعية، والدبلوماسية، والأمن القومى، والاقتصاد، والتجارة، والصناعة، والشؤون الاجتماعية، والثقافية، والفنية.

أدركت القيادة الكورية الشمالية، ممثلة فى الرئيس كيم جونج إيل، أسباب سقوط نظام صدام حسين فى العراق فى عام ٢٠٠٣، وكذلك سقوط نظام معمر القذافى فى ليبيا فى نهاية عام ٢٠١١، بعد استمرارهما فى الحكم لأكثر من ثلاثة عقود، خاصة بعد كشف إدارة الرئيس الأمريكى جورج بوش الابن عن اعتمادها لخطط الاختراق وإسقاط النظامين من الداخل، إما من خلال تجنيد بعض القيادات العسكرية المقربة من الرئيسين للعمل لحسابها نظير منحها بعض المبالغ المالية التى تراوحت بين ٢٠ و٣٥ مليون دولار لخلق حالة من الفوضى والفساد، وشل قدرات النظام فى التواصل مع قياداته الميدانية، قبل اللجوء لاستخدام القوة العسكرية. لذا، اعتمد الرئيس كيم ضوابط صارمة وشديدة فى تعيين القيادات السياسية والعسكرية، ومراقبتهم ومحاسبتهم بشكل دورى ومفاجئ، مستعينا فى ذلك بأجهزة الأمن الداخلى والقومى، علاوة على أجهزة الحزب وتقارير الكوادر التابعة لهذه القيادات.

ومن وقت لآخر فى الفترة بين عامى ٢٠١١ و٢٠١٨، تظهر تقارير بعض أجهزة الأمن الكورية الجنوبية والأمريكية أو المؤسسات الأمنية المتخصصة قيام الرئيس كيم جونج أون بإقالة عدد من المسؤولين السياسيين أو العسكريين من مناصبهم، وتصعيد آخرين بدلا منهم. وفى بعض الأحيان، تمت عملية التصفية الجسدية للبعض منهم، بعد ثبوت فساده أو عدم قدرته على تنفيذ التكليفات الصادرة له. ومن هذه الأمثلة فى عام

هذه التقارير على أن نحو ثلث مخصصات الإنفاق في الميزانية العامة تتوجه إلى الإنفاق العسكري المتنامي سنويا. كما تراوح المتوسط السنوي للإنفاق العسكري الكوري بين أربعة وخمسة مليارات دولار في الفترة ما بين عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٧. وتم تخصيص نحو ثلث المبلغ السابق -وفقا لتقارير وزارة الدفاع الأمريكية ووزارة الدفاع الكورية- لتغطية تكاليف تطوير وإطلاق الصواريخ الباليستية الكورية بين عام ٢٠١١ وعام ٢٠١٧ بما يتراوح بين مليار دولار، ومليار ونصف المليار دولار. وقد مكنت المخصصات المالية السابقة كوريا الشمالية -وفقا لتقرير للاستخبارات الدفاعية الأمريكية صدر في نوفمبر ٢٠١٧- كوريا الشمالية من امتلاك نحو ٦٠ رأسا نوويا (٢٧). فيما يشير تقرير معهد استوكهولم لدراسات السلام الدولي، الصادر في يوليو ٢٠١٨، إلى تقديرات أقل، إذ يشير إلى ما يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ رأسا نوويا (٢٨)، علاوة على امتلاكها -وفقا لتقرير وزارة الدفاع الكورية الجنوبية الصادر في مايو ٢٠١٧- ترسانة من الأسلحة الكيميائية تشتمل على غازات الخردل، والكبريت، والكلور، والفوسجين، والساارين. ويقدر مخزون الأسلحة الكيميائية لديها بما بين ٢٥٠٠ و ٥٠٠٠ طن، إلى جانب نجاحها في امتلاك بعض الأسلحة البيولوجية التي تجعل لديها القدرة على إنتاج مسببات الأمراض كالجمرة الخبيثة، والجدري، والكوليرا .. وغيرها (٢٩). ويمكننا تفسير نجاح كوريا الشمالية في تدبير تمويل أنشطتها العسكرية، إلى جانب ما تم عرضه في موضع سابق، من عدها الإنفاق على برامجها وخططها التسليحية ضمن أولويات البقاء لها بعدة آليات ووسائل، من أهمها:

١- الحفاظ على تحقيق معدل إيجابي للنمو الاقتصادي وزيادة الصادرات: أدركت القيادة الكورية أنه يتعين عليها، في سبيل استدامة توافر التمويل اللازم والكافي لسياساتها التسليحية، الحفاظ على نمو الناتج المحلي الحقيقي، حيث ارتفع هذا الناتج في عام ٢٠١٦ بنسبة قدرها ٣,٩٪ مقارنة بعام ٢٠١٥، وهو أعلى معدل نمو شهده منذ عام ١٩٩٩. إلى جانب ما سبق، تمكنت كوريا الشمالية، على الرغم من فرض العقوبات المالية والاقتصادية عليها، من زيادة إجمالي الصادرات بنسبة ٤,٦٪ لاسيما صادرات المعادن، علاوة على زيادة إنتاج قطاع المناجم بما يعادل ٨,٤٪، والصناعات الكيميائية والثقيلة بما يعادل ٦,٧٪، مما أسهم في زيادة العائد من هذه الصادرات، والتي تراوح معدلها بين ٨٠٠ و ١٢٠٠ مليون دولار بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧ (٣٠). ومن أبرز الدول التي تتوجه إليها صادرات كوريا الشمالية: روسيا، ودول الاتحاد الأوروبي، والصين، والسلفادور، والهند، وأندونيسيا، وباكستان، والفلبين، وسلوفاكيا، علاوة على قيام كوريا الشمالية بتصدير الفحم والحديد إلى مجموعة من الشركات الصينية الوسيطة في الفترة من ٢٠١٥ إلى نوفمبر ٢٠١٧، حيث قدرت قيمة صفقات الفحم التي تم تصديرها بنحو ٤٧٩١ مليون دولار تقريبا، بينما بلغت تكلفة صادرات ركائز الحديد ما يقدر بنحو ثلاثة مليارات دولار في الفترة ذاتها وفقا لتقارير لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن (٣١).

طن، ويتم تحميلها بصواريخ يصل طولها لنحو ١١ مترا وتعد النموذج المطور من الغواصة "سينوبى بي" (٢٢).

وقد مكنت سياسة التعقيم وتنفيذ السرية الكاملة والشاملة كوريا الشمالية من التشدد الكامل والتمسك بمواقفها وسياساتها التسليحية، في أثناء اللقاءات والقمة التي جمعت الزعيم الكوري الشمالي، كيم جونج أون بنظيره الكوري الجنوبي، جيه مون، وكذلك الرئيس الأمريكي ترامب، في أبريل ويونيو ٢٠١٨، وبالتالي مطالبة كوريا الجنوبية والولايات المتحدة للرئيس الكوري الشمالي بالكشف عن المعلومات والبيانات الخاصة بسياساته العسكرية عموما، وبأسلحته التقليدية، وغير التقليدية ووقف جميع برامجها عن تطوير هذه الأسلحة، ثم التخلي عنها ونزعها بالكامل، والسماح بفرق التفتيش بزيارة جميع المواقع، والإشراف على تدمير هذه الأسلحة وفقا لبرامج وخطط زمنية محددة (٢٣). وربط الرئيس الكوري الشمالي موافقته على هذه المطالب بالموافقة على إنهاء حالة الحرب مع كوريا الجنوبية، وإبرام معاهدات سلام معها ومع اليابان، والولايات المتحدة، على أن يتم في مرحلة لاحقة نزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية (٢٤)، مما يعنى ضمنا تمسك الرئيس الكوري الشمالي بما حققته كوريا الشمالية من إنجازات في مجال حيازة وامتلاك الأسلحة التقليدية وغير التقليدية خلال الفترة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٨.

ونرى أن توحيد الرأي والرؤية بين القيادة السياسية الكورية الشمالية، والشخصيات السياسية والعسكرية التابعة لها، فيما يتعلق بالقضايا الاستراتيجية والأمنية القومية، له ما يبرره في ضوء النظر لهذه القضايا بعدها قرارات "أزمة"، والتي تتسم بطبيعتها بالسرعة ومحدودية المشاركين فيها من أفراد ومؤسسات سياسية ومخصصة، وبعدم الديمقراطية والرشادة المتعارف عليها علميا (٢٥).

٣- تدبير موارد التمويل الوطنية اللازمة لتحسين القدرات العسكرية:

اعتمدت كوريا الشمالية، في خططها لتدبير الموارد المالية اللازمة والتمويل الكافي لتنفيذ السياسات الخاصة بتعظيم وتحسين برامجها التسليحية، على الاستفادة من الخطط والبرامج التي نفذتها كل من كوبا وباكستان، وإيران، وفنزويلا، وبنما، وجميعها تعرضت لفرض عقوبات مالية واقتصادية أمريكية ودولية عليها بسبب رغبتها في حيازة وتطوير برامجها للأسلحة التقليدية وغير التقليدية خلال الفترة بين عامي ١٩٦٠ و ٢٠١٨.

لذا، تمكنت كوريا الشمالية من الحفاظ على مستويات مرتفعة من الإنفاق العسكري لدعم سياساتها للتسلح التقليدي وغير التقليدي. على الرغم من صعوبة إيجاد مصادر دقيقة تشير إلى معدلات الإنفاق العسكري الكوري الشمالي، فقد تم الاعتماد على عدة مصادر، منها تقارير وزارة الخارجية الأمريكية، وتقارير وزارة الدفاع الأمريكية، خاصة تلك المقدمة للكونجرس الأمريكي بمجلسيه النواب والشيوخ، وكذلك تقارير وزارة الدفاع الكورية الجنوبية خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٦ (٢٦)، حيث اتفقت

في تدبير الموارد المالية الكافية واللازمة لتنفيذ سياساتها الخاصة بتحسين قدراتها العسكرية.

د- زيادة مبيعات السلاح: تجنى كوريا الشمالية أموالا ضخمة كحصولها لمبيعاتها من السلاح إلى دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال ووسط إفريقيا، والتي اعتمدت لفترة طويلة في ترساناتها العسكرية على الأسلحة الشرقية المقدمة لها من روسيا ودول شرق أوروبا. ورصد المراقبون عددا من صفقات السلاح الموجهة إلى دول إفريقية في الفترة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٧، وفقا لتقارير لجنة العقوبات بالأمم المتحدة، من أبرزها: تصدير منظومات الدفاع الجوي المحمولة، وقذائف سطح إلى موزمبيق، وأيضا تجديد سفن خفر السواحل في أنجولا، وبناء سفن في سيريلانكا، بالإضافة إلى تصدير أسلحة وتدريب الحرس الرئاسي بالكونجو، وصيانة الدبابات الروسية الشهيرة تي ٧٢، وتصدير مكونات وأجزاء الصواريخ الباليستية لكل من إيران، وحزب الله في لبنان، وجماعة الحوثى فى اليمن(٣٧).

هـ- الانخراط فى أنشطة الاقتصاد السرى العالى: وجهت تقارير لجنة العقوبات بالأمم المتحدة اتهامات لكوريا الشمالية بممارسة أنشطة اقتصادية غير مشروعة عالميا من قبيل ارتكاب جرائم أمن المعلومات أو ما يعرف "بالجرائم السيبرانية"، وتجارة المخدرات بهدف توفير الموارد المالية اللازمة للإنفاق على سياستها العسكرية.

ففى مجال جرائم أمن المعلومات، تم اتهام كوريا الشمالية بأنها تمكنت بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٧ من تطوير شبكة تحويلات مالية مشبوهة باستخدام البنية التحتية الذكية للصين وماليزيا بهدف سرقة أموال بعمولات مختلفة تقليدية وإلكترونية، وتحويلها إلى حسابها. كما اتهمت كوريا الشمالية، فى فبراير ٢٠١٦، بسرقة ٨١ مليون دولار من حساب البنك المركزى ببنجلاديش لدى البنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى بنيويورك، فضلا عن الهجمات الإلكترونية المتكررة على بنوك ومؤسسات تابعة لكوريا الجنوبية(٣٨). فوفقا لتقرير صادر عن شركة الأمن السيبرانى الروسية "كاسبيرسكى" فى أبريل ٢٠١٧، فإن النظام فى كوريا الشمالية يرتبط بالهجمات الإلكترونية على ١٨ دولة، وذلك بغرض تعظيم مكاسبها المالية مستخدمة فى ذلك العملات الافتراضية الإلكترونية، ومنها البيتكوين فى تحويلاتها، كما تحتفظ باحتياطيات نقدية ضخمة لدى الصين من العملات الأجنبية والافتراضية لتمويل حركة تجارتها الخارجية مع الصين، علاوة على تمويل أنشطة التعاون التكنولوجى المشترك فى مجال تطوير الأسلحة التقليدية وغير التقليدية(٣٩). إلى جانب ما سبق، ثمة اتهامات أمريكية متكررة لكوريا الشمالية بالضلوع المكثف فى تصنيع وتصدير الأنواع المختلفة من المواد المخدرة، والتي تصل إلى مناطق مختلفة من العالم، وتتصاعد بصورة غير مسبوقه مع تشديد العقوبات على كوريا الشمالية(٤٠). وتذهب هذه الاتهامات إلى حد عدّ كوريا الشمالية مع إيران إحدى قنوات تصدير المواد المخدرة الأفغانية للسوق العالمية، وبصفة خاصة للدول الأوروبية ودول شرق آسيا، لاسيما كوريا الجنوبية، واليابان، وماليزيا، وتايلاند(٤١)، وهى المزاعم التى لم تؤيدها أى من الدول المشار إليها.

ب- إجراء إصلاحات جذرية على نظام الخدمة المدنية فى كوريا الشمالية، بدءا من عام ٢٠١٢، بما يسمح لمديرى المؤسسات الحكومية الخدمية الكبرى والمتوسطة، وكذلك لمديرى المصانع بتحديد رواتب الموظفين والعاملين، وبما يتناسب مع احتياجات الدولة للإنفاق الحكومى عموما، وللإنفاق العسكرى على وجه الخصوص، وتفويضهم كذلك فى صلاحيات التعيين والفصل للعمالة. كما استبدل بنظام الجمعيات الزراعية التعاونية والمساهمة نظام الجمعيات الحكومية، مما قاد إلى تحقيق نمو فى القطاع الزراعى ونجاحه فى تلبية احتياجات الدولة من المحاصيل الغذائية الأساسية، وبالتالي الإفلات من الخضوع "لابتزاز" الدول الكبرى والمحيطية، ومنها الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، واليابان، التى كانت تشترط تخلى كوريا الشمالية عن خططها وبرامجها التسليحية غير التقليدية عموما، والنوية بصفة خاصة، لإمدادها باحتياجاتها الضرورية من الحاصلات الزراعية الغذائية خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٨(٣٢).

ج- تأسيس مشاركات تجارية وتكنولوجية دولية: استطاعت كوريا الشمالية خلق شراكات مع بعض الدول الآسيوية، مثل الصين التى تعد أكبر الدول التجارية الشريكة لها، حيث ارتفع حجم الصادرات الكورية إلى الصين، ما يعادل ٢,٥٧ مليار دولار فى عام ٢٠١٥ ليصل إلى نحو ٥,٥١ مليار دولار، وذلك وفقا لتقرير إحصاءات التجارة العالمية الصادر فى عام ٢٠١٧ عن صندوق النقد الدولى(٣٣). ولا يقتصر الدور الصينى على التبادل التجارى الضخم فقط، بل يتعداه إلى تقديم الدعم الفنى والتكنولوجى لبرامج تطوير الأسلحة التقليدية والأسلحة غير التقليدية الكورية الشمالية، وكذلك قيام مؤسسات مالية وشركات ضخمة وبنوك صينية بتسهيل التحويلات النقدية إلى كوريا الشمالية. وتضم قائمة الدول التى تحتل نسبا متنامية فى تجارتها مع كوريا الشمالية كلا من: الهند، وباكستان، وروسيا، وبوركينا فاسو وفنزويلا، وكوبا، وإيران .. وغيرها من الدول(٣٤).

د- توظيف تحويلات العمالة الكورية الشمالية من الخارج: نجحت كوريا الشمالية -وفقا لتقارير مجلس الأمن- باستخدام علاقات حزب العمال الكورى مع شركة (Rungrado) التى يعمل لديها أكثر من ١٠ آلاف موظف وتمتلك فروعاً فى أكثر من ٦٠ دولة فى العالم، فى تسهيل وإلحاق الآلاف من العمال والفنيين الكوريين الشماليين بفرص عمل فى عدة دول خارجية، أبرزها: بولندا، وروسيا، والصين، وعدد من الدول العربية الخليجية والدول الأوروبية بهدف تدبير مبالغ ضخمة من العملات الأجنبية لحكومة كوريا الشمالية، واستغلالها فى تمويل تطوير ترسانتها من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية(٣٥). وعلى الرغم من قيام مجلس الأمن فى ديسمبر ٢٠١٧ بإصدار قرار يطالب بموجبه الدول الأعضاء بإعادة هذه العمالة لكوريا الشمالية، فإن الشركات الخاصة التى تعمل بها غالبية هذه العمالة رفضت تنفيذ القرار متذرعة بالحسابات والتداعيات الاقتصادية والإنسانية(٣٦)، مما يسمح باستمرار تدفق تحويلات هذه العمالة من العملات الأجنبية للحكومة الكورية، ويمكنها من الاستمرار

الدولى بفرضها بشكل رئيسى ضد الدولة التى انتهكت أحكام القانون الدولى. وتتنوع أشكال العقوبات بتنوع الهدف من فرضها، إذ قد تتخذ شكلا اقتصاديا، وتجاريا، وعسكريا، ودبلوماسيا أو ماليا(٤٥).

وقد اعتمدت الولايات المتحدة على استخدام مجلس الأمن فى استصدار نحو ١١ قرارا بفرض العقوبات المالية والاقتصادية، بالإضافة إلى العقوبات على نحو ٤٨ مسئولا فى كوريا الشمالية، سواء كانوا أعضاء فى الحزب الحاكم، أو مسئولين عسكريين، أو مديرى شركات وأجهزة على صلة وثيقة بصناعة الأسلحة التقليدية أو الأسلحة غير التقليدية، وتمكنت من إقناع كل من روسيا والصين، إلى جانب فرنسا وبريطانيا بالموافقة على هذه القرارات، على الرغم من العلاقات الوثيقة التى تربط كوريا الشمالية بكلتا الدولتين روسيا والصين، وذلك اعتمادا على مواد الفصل السابق من ميثاق الأمم المتحدة، والتى ترى بموجبها أن السياسات الكورية التسليحية تشكل تهديدا للمسلم والأمن الدوليين. ولوحظ أن جل هذه القرارات والأشد والأقسى من حيث فرض العقوبات ومجالاتها صدرت فى عام ٢٠١٧، وهو العام الأول فى فترة حكم الرئيس الأمريكى دونالد ترامب، الذى شدد على سلاح العقوبات بعده الوسيلة والأداة الأكثر فعالية وتأثيرا لوقف سياسات كوريا الشمالية لتعزيز ترسانتها العسكرية. وتشمل قائمة هذه القرارات ما يلي(٤٦): القرار ٨٢٥ (١٩٩٣)، والقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، والقرار ١٦٩٥ (٢٠٠٦)، والقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، والقرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، والقرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، والقرار ٢٠٨٧ (٢٠١٣)، والقرار ٢٠٩٤ (٢٠١٣)، والقرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦)، والقرار ٢٣٢١ (٢٠١٦)، والقرار ٢٣٥٦ (٢٠١٧)، والقرار رقم ٢٣٧١ (٢٠١٧)، والقرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) والقرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧). وقد طالبت الأمم المتحدة فى هذه القرارات جميعا كوريا الشمالية بالتخلى عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية الحالية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، وأن توقف فوراً جميع الأنشطة ذات الصلة، وألا تقوم بأية عملية أخرى من عمليات الإطلاق التى تستخدم تكنولوجيا القذائف التسيارية، أو بتجارب نووية، أو أى شكل آخر من أشكال الاستفزاز، وأن توقف جميع أنشطتها المتصلة ببرامج القذائف التسيارية، وأن تعيد، فى هذا السياق، إقرار التزاماتها السابقة بوقف عمليات إطلاق القذائف، وبأن تتخلى عن أية برامج أخرى قائمة فى مجال أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، علاوة على إدراج عدة كيانات عسكرية وتجارية كورية شمالية، وحظر التعامل معها دوليا ومصادرة أموالها وممتلكاتها، ومن أبرزها: ١- شركة كانجبونج التجارية (Kangbong Trading Corpora) (٤٧): وهى التى تقوم ببيع أو توريد أو نقل أو شراء المعادن، أو الجرافيت، أو الفحم، أو البرامجيات، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو منها، حيث يمكن أن تستفيد حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو حزب العمال الكورى من الإيرادات أو السلع التى تلفتها المؤسسة، والتى تشرف عليها وزارة القوات المسلحة الشعبية. ٢- مؤسسة كومسان التجارية الكورية (Korea Kumsan

مما سبق، يتبين نجاح كوريا الشمالية فى تدبير مصادر تمويل داخلية لتطوير منظومتها التسليحية من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، إلى جانب توظيف علاقتها الاستراتيجية ببعض الدول "الصديقة والحليفة" لها -ومن أبرزها الصين وروسيا- فى خرق العقوبات المالية والاقتصادية المفروضة عليها فى إمدادها ببعض مصادر التمويل المرتبطة بالتجارة الخارجية، علاوة على التعاون الجاد والحيوى فى الجوانب الفنية والتكنولوجية المرتبطة بتطوير صناعة الأسلحة.

لذا، سعت إدارة الرئيس الأمريكى دونالد ترامب للضغط على الصين من أجل الحد من دعمها لكوريا الشمالية، وهو ما تحقق جزئيا بإعلان الصين فى أغسطس ٢٠١٧ عن توقف عملياتها لاستيراد الفحم من كوريا الشمالية حتى نهاية عام ٢٠١٧، وهو الأمر الذى تحسبت له كوريا الشمالية جيدا، وفى وقت مبكر، حيث نجحت فى خلق شبكة من المصالح بين شركاتها والشركات الخاصة فى كل من كوريا الجنوبية، والصين، وروسيا لخرق العقوبات المالية والاقتصادية الدولية، وبالتالي تدبير الموارد المالية المطلوبة للإنفاق العسكرى، ومنع أية أزمات اقتصادية ضخمة لديها من شأنها أن تؤدى إلى وقف أو تجميد أو تخفيض الإنفاق على برامج تطوير الأسلحة بنوعها التقليدى وغير التقليدى، علاوة على نجاحها فى استغلال وتوظيف الثغرات المتعددة فى نظام التحويلات النقدية العالمية للإفلات من تطبيق العقوبات الدولية عليها، ولتسهيل تحويلاتها المالية المشبوهة. ووفقا لبعض المتخصصين(٤٢)، فإن كوريا الشمالية تسعى فى الوقت الراهن لتطوير أسلحة نووية أقل تكلفة، مما سيقبل من الحاجة إلى التسليح التقليدى الذى سيحقق بدوره وفورات مالية للميزانية، من شأنها أن تواجه العقوبات الموقعة عليها لأكثر من خمس سنوات قادمة، وهو الأمر الذى دفع مجلس الأمن فى ديسمبر ٢٠١٧ للإعراب عن بالغ قلقه من أن مبيعات جمهورية كوريا الشمالية من الأسلحة المشمولة بالحظر قد حققت إيرادات يجرى تحويل وجهتها نحو امتلاك الأسلحة النووية والقذائف التسيارية(٤٣).

ثانيا- السياسات الخارجية الكورية الشمالية المساندة/ الداعمة:

يقصد بالسياسة الخارجية للدولة جميع الأنشطة الخارجية لهذه الدولة، والتى تهدف إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى وجميع الفواعل فى النسق الدولى، أو أقلمة أنشطتها بما يكفل الحفاظ على الوضع القائم، وتحقيق أهداف الدولة صاحبة السياسات الخارجية المخططة والمحددة سلفا(٤٤). لذا، سعت كوريا الشمالية إلى القيام بعدد من الأنشطة والتحركات السياسية لتغيير سلوك الدول فى البيئتين الإقليمية والعالمية، ومنظمات المجتمع الدولى، وكذلك استيعاب أو امتصاص ضغوط الدول الراضة أو المعارضة لتحسين قدراتها العسكرية فى مجال حيازة وتطوير الأسلحة التقليدية. وغير التقليدية. ومن أهم الأنشطة التى قامت بها تحقيقا للأهداف السابقة ما يلي:

١- مواجهة العقوبات الدولية والتحايل عليها:

تشمل العقوبات الدولية كل التدابير والإجراءات التى تختص الدول -بشكل فردى- أو المنظمات الدولية التى تمثل المجتمع

الدول الأعضاء بتقديم تقرير معلومات عن جميع رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين يكسبون دخلا وأعيدوا إلى الوطن من تاريخ اتخاذ هذا القرار.

تعد العقوبات المالية والاقتصادية السابق عرضها تفصيلا، وفقا لآراء كثير من قادة دول العالم، وفي مقدمتهم الرؤساء: الأمريكي دونالد ترامب، والروسي فلاديمير بوتين، والصيني هيوه شي جينج، من أقسى وأشد العقوبات التي تم فرضها على دولة عضو بالأمم المتحدة بموجب قرارات دولية، وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، خاصة في ظل إلزام الدول الأعضاء بتقديم تقارير دورية للجنة المعنية بهذه العقوبات في الأمم المتحدة، علاوة على توجيه اللجنة للدول الأعضاء بتحمل المسؤولية الكاملة في حال وقوع بعض أوجه القصور من أجهزتها ورعاياها فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل والشامل لهذه العقوبات(٤٨).

لذا، استعشر مجلس الأمن الحرج البالغ من فرضه للعقوبات السالف بيانها في قراراته المتتالية، نظرا ليقينه التام، من واقع التقارير الدورية لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، بمعاناة غالبية سكان كوريا الشمالية من التأثيرات السلبية للعقوبات التي تم فرضها بموجب قراراته، والتي تسببت في القصور الكبير والنقص الحاد لخدمات الأمن الغذائي والرعاية الطبية، بمن فيهم عدد هائل من النساء الحوامل، والمرضعات والأطفال دون سن الخامسة، المعرضين لخطر الإصابة بسوء التغذية، علاوة على معاناة ما يقرب من ربع مجموع السكان من سوء التغذية المزمن. ومع ذلك، اكتفى المجلس فقط في قراراته بالإعراب عن انزعاجه الشديد إزاء المشاق الجسيمة التي يتعرض لها السكان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية(٤٩).

وعلى الرغم من شدة وقسوة العقوبات المالية والاقتصادية الدولية التي تم فرضها من المجتمع الدولي، بموجب قرارات مجلس الأمن بالأمم المتحدة، فإنها لم توقف أو تعرقل أو تقيد السياسات الكورية الخاصة بتحسين قدراتها العسكرية، ويمكننا تفسير ذلك بعدة أسباب، منها:

١- موازنة النظام السياسي في كوريا الشمالية بين تكاليف وأعباء وتداعيات العقوبات المالية والاقتصادية عليها، وبين التصورات والإدراكات الخاصة بالفوائد والمكاسب المادية والمعنوية الخاصة بتنفيذ سياسات تحسين قدراتها العسكرية من العتاد الحربي والأسلحة التقليدية وغير التقليدية اللازمة لها لتحقيق الردع من التوجهات والنيات الأمريكية والكورية الجنوبية واليابانية، وهو هدف سياسي طويل واستراتيجي يهون في سبيل تحقيقه ما تتعرض له من عقوبات. يرتبط بما سبق تصور وإدراك القيادة الكورية الشمالية، ممثلة في الرئيس كيم جونج أون، لهدف الولايات المتحدة وأعضاء مجلس الأمن، وهو تقليل قدرة كوريا الشمالية على متابعة برامجها النووية، وإلحاق الألم بالنظام دون زيادة خطر نشوب صراع عسكري مباشر معها وهو إدراك أثبتت تطورات العقوبات صوابه، إلى حد ما، حيث لم تتوقف السياسات التسليحية لكوريا الشمالية، بل استمرت في تنفيذ البرامج والخطط المعدة سلفا لتطوير قدراتها العسكرية من الأسلحة

(Trading Corporation) والتي يملكها أو يسيطر عليها المكتب العام للطاقة الذرية، الذي يشرف على البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أو تعمل أو تزعم العمل لمصلحة المكتب أو نيابة عنه، بشكل مباشر أو غير مباشر. ٣- مصرف كوريو (Koryo Bank): الذي يعمل في قطاع الخدمات المالية ضمن اقتصاد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وهو مرتبط بالمكتب ٢٨، والمكتب ٢٩ لحزب العمال الكوري. ٤- القوة الصاروخية الاستراتيجية للجيش الشعبي الكوري: مكلفة بتطوير جميع برامج القذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي المسؤولة عن عمليات إطلاق قذائف سكود (Scud) ونودونج (Nodong).

كما حظرت قرارات مجلس الأمن على كوريا الشمالية توريد أو بيع أو نقل الفحم والحديد وركاز الحديد، وأن تحظر جميع الدول شراء هذه المواد من كوريا من قبل رعاياها، أو باستخدام السفن أو الطائرات التي ترفع أعلامها، سواء كان منشأ تلك المواد أو لم يكن في أراضي كوريا، وكذلك منع كوريا الشمالية من توريد أو بيع أو نقل الأغذية البحرية. وفي مرحلة تالية، تم مد الحظر للبنوك والمصارف، وشركات الخدمات المالية.

ومع استمرار الحكومة الكورية في المضي في سياساتها لتعزيز قدراتها وإمكاناتها العسكرية، طالب مجلس الأمن في قراراته الدول الأعضاء بالقيام بتفتيش السفن في أعالي البحار، وكذلك إلزام الدول الأعضاء بتقديم تقارير دورية لمجلس الأمن بشأن التدابير الملموسة التي تتخذها من أجل التنفيذ الفعال لأحكام هذه القرارات.

ونظرا لتكثيف الحكومة الكورية عمليات الاختبار للصواريخ الباليستية الجديدة، وتجارب التفجير النووي خلال النصف الثاني من ٢٠١٧، تضمن قرارا مجلس الأمن اللذان صدرا في سبتمبر وديسمبر ٢٠١٧ تشديدا أكثر للعقوبات الاقتصادية، وتوسيعا لمجالات وقطاعات عملها لتشمل: قيام الدول الأعضاء بمنع توريد جميع المواد المكثفة وسوائل الغاز الطبيعي، وجميع أنواع المنتجات النفطية المكررة أو بيعها أو نقلها إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ومع بداية ديسمبر ٢٠١٧، وإزاء تسارع معدلات الإنجاز الكورية الشمالية في إطلاق نسخ مطورة ومحدثة من الصواريخ الباليستية، بالإضافة إلى إجراء ثلاثة تفجيرات نووية في غضون شهرين، أحدها لتفجير قنبلة هيدروجينية، قام مجلس الأمن بإصدار قراره رقم ٢٣٩٧ لسنة ٢٠١٧، والذي تم بموجبه فرض حظر اقتصادي كامل على كوريا الشمالية شمل ما يلي(٤٧): منع كوريا الشعبية الديمقراطية من توريد المنتجات الغذائية والزراعية والآلات والمعدات الكهربائية، والمنتجات الأرضية والحجرية، بما في ذلك المنسيت، والمجنيسيا، والخشب، والسفن، وكذلك حظر توريد جميع الآلات ذات الاستخدام الصناعي والحديد والصلب، وغير ذلك من المعادن أو بيعها أو نقلها إليها بشكل مباشر أو غير مباشر. وطالب المجلس في قراره الدول الأعضاء بإعادة جميع الرعايا والمواطنين الكوريين الشماليين الذين يكسبون دخلا في إطار الولاية القضائية لتلك الدول، إلى جانب إلزام جميع

روسية وصينية متعلقة بالطرق والسكك الحديدية، والموانئ والمطارات داخل كوريا من العقوبات المالية والاقتصادية، مما سمح لكوريا الشمالية باستيراد الآلات والمعدات اللازمة لصناعتها العسكرية تحت ستار المعدات المدنية، بالإضافة إلى تصديرها للفحم والمواد الطبيعية والخامات الأخرى (٥٢)، وبالتالي، فإن التأثيرات السلبية للعقوبات الدولية في كوريا الشمالية ظلت محدودة للغاية مقارنة بما كان متوقعا منها.

٤- التوظيف الكورى الإيجابى للسوق السوداء العالمية فى الحصول على احتياجاتها التكنولوجية ومن مصادر الطاقة، حيث نجحت الحكومة الكورية خلال عام ٢٠١٧ فى استخدام سفن وشركات كورية شمالية متخصصة فى الخارج لخرق هذه العقوبات والتحايل عليها، وبالتالي توريد وتصدير السلع والخدمات من وإلى كوريا بشكل يصعب رصده، خاصة فى ظل عدم مسئولية الدول، فضلا عن عجزها عن التحكم الكامل والشامل فى ممارسات وأنشطة القطاع الخاص والشركات التابعة له (٥٣). وقد نجحت الحكومة الكورية الشمالية فى تأسيس علاقات متعددة ومتشابكة بين شركات كورية شمالية وشركات نظيرة لها فى كل من كوريا الجنوبية، واليابان، والصين، وروسيا، وسوريا، وإيران، وباكستان، مما سمح بخرق العقوبات الدولية التى تم فرضها بموجب قرارات مجلس الأمن على كوريا الشمالية، وهو ما رصدهت تقارير لجنة العقوبات الدولية وكشفت عنه تقارير بعض أجهزة ووكالات الاستخبارات الكورية والأمريكية، ومنها ما جاء فى أحد تقارير إدارة الجمارك الكورية الجنوبية من قيام ثلاث شركات كورية جنوبية باستيراد أكثر من ٣٥ ألف طن من الفحم والحديد الكورى الشمالى، علاوة على بضائع أخرى كورية شمالية عبر روسيا بين أبريل وأكتوبر ٢٠١٧، مما أسهم فى حصول كوريا الشمالية على نحو ٣.٩ ملايين من الدولارات، علاوة على حصولها على ملايين أخرى من صادراتها غير المشروعة، وخصوصا الحديد والصلب، إلى الصين والهند ودول أخرى، مما درّ عليها نحو ١٤.٠ مليون دولار من أكتوبر ٢٠١٧ حتى مارس ٢٠١٨. وكشفت تقارير الجمارك الكورية الجنوبية أيضا عن نجاح كوريا الشمالية فى تصدير شحنات الفحم الخاصة بها بعد إتمام نقلها أولا إلى روسيا، حيث تم تعديل شهادة منشئها ومصدرها إلى شحنات روسية بواسطة وثائق مزورة، قبل أن يتم تحميلها على سفن متوجهة إلى كوريا الجنوبية (٥٤).

٢- الحفاظ على أواصر التعاون الحذر مع الصين:

حافظت الصين، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الراهن، فى سياستها تجاه قضية الأمن فى منطقة شرق آسيا عموما وشبه الجزيرة الكورية خصوصا، من وجهة النظر الجيوسياسية على أن تكون كوريا الشمالية (منطقة عازلة) ضد أى تدخل أو عدوان خارجى، خاصة فى ظل محاصرة الولايات المتحدة للصين بمجموعة من الدول الحليفة لها، مثل كوريا الجنوبية، واليابان، وتايوان، والفلبين (٥٥). لذا، تعد الصين أى تهديد محتمل لكوريا الشمالية بمنزلة تهديد لها، على الرغم من تأكيد الإدارة الأمريكية المستمر "تسلط واستبداد النظام السياسى فى كوريا الشمالية". ونظرا لتنامى الطموحات الصينية

التقليدية والأسلحة غير التقليدية، لذلك، كانت كوريا الشمالية تتوقع أنماط وأشكال العقوبات الدولية الجديدة المزمع استصدار قرارات بشأنها من مجلس الأمن، ومن ثم أتت لصانع القرار فيها الموازنة بين المنافع المتحققة من تنفيذ سياساتها التسليحية والتكاليف المتوقعة من تبعات تنفيذ القرارات الجديدة من مجلس الأمن.

٢- علاوة على ذلك، فإن العقوبات لا تطبق إلا بعد استصدار القرارات الخاصة بها من مجلس الأمن، إضافة إلى اتخاذ الإجراءات التنفيذية من لجنة العقوبات ومن الدول الأعضاء، وهى الإجراءات التى تستلزم فترة تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر لتطبيقها بشكل واضح وصارم، وهو ما يعنى أن النظام الكورى الشمالى لديه الوقت المتاح والمطلوب للتكيف مع الظروف الاقتصادية الجديدة التى سيواجهها بعد فرض حزمة العقوبات وتطبيقها بشكل صارم. بعبارة أخرى، فإن ما يراه الفاعلون الدوليون -ممثلين فى الولايات المتحدة ومجلس الأمن- تأثيرات حازمة وهائلة للعقوبات الدولية، إنما هى هامشية للغاية فى التأثير فى تفضيلات وتصورات صانع القرار فى كوريا الشمالية، وبالتالي فشلت الرسائل التى حاولت الولايات المتحدة ومجلس الأمن إجبار كوريا الشمالية بموجبها على الاختيار بين نمو اقتصادها وتطوير أسلحتها غير التقليدية والتقليدية، مما شجع كوريا الشمالية على الإسراع فى إكمال برنامجها النووى وخططها لتطوير الصواريخ الباليستية، والبدء فى التفاوض على تخفيف ورفع العقوبات المفروضة عليها فى مرحلة تالية. ويقدم ما سبق مثلا آخر على معضلة التكنولوجيا الزمنية. فكوريا الشمالية لا يمنعها من استكمال سياساتها سوى القليل من العقوبات التقنية التى يجب عبورها. لكن العقوبات الدولية الجديدة تستغرق وقتا طويلا لتنفيذها وهو ما استطاعت كوريا الشمالية توظيفه بكفاءة تامة.

ويتوافق ما قرره الحكومة الكورية الشمالية مع ما أكدته المتخصصون فى الشأن الكورى الشمالى من أن صانعى القرار أكثر استعدادا لدفع التكاليف وإدارة المخاطر لتجنب فقدان أى شىء يمتلكونه بالفعل من الحصول على شىء لم يكن لديهم حتى الآن (٥٠)، وهو ما ينطبق على حاجة كوريا الشمالية لتطوير أسلحتها التقليدية وغير التقليدية لردع التهديدات الموجهة لها من الولايات المتحدة وحلفاء فى منطقة شرق آسيا.

٣- توظيف الحكومة الكورية لبعض الثغرات فى نصوص القرارات وإجراءات لجنة العقوبات الدولية. ومن بين هذه الثغرات تجاهل السفن التى ترفع علم كوريا الشمالية، أو التى يسيطر عليها ذلك البلد أو يستأجرها أو يشغلها عمدا، الشروط القاضية بتشغيل نظم التعرف الألى التى جهزت بها، وذلك بغية التهرب من رصد تنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، حيث إنها تمتنع عن تشغيل هذه النظم لحجب تاريخ حركتها الكامل (٥١)، علاوة على نجاح كوريا فى التوسع فى استخدام الاستثناءات المحدودة فى قرارات مجلس الأمن، الخاصة بعدم انطباق أحكام العقوبات على الموانئ والسكك الحديدية بمنطقتى راجين وخاسان فى كل من روسيا وكوريا، فضلا عن إعفاء قرارات مجلس الأمن للسلع والمعدات التى يتم استخدامها لمشروعات واستثمارات

يفوق ٢٨٠ مليار دولار مع كوريا الجنوبية، ونحو ٣٢٥ مليار دولار مع اليابان في عام ٢٠١٦، أى ما يقرب من ٦٠٠ مليار دولار معا (٥٩). وسعت الصين انطلاقا من حرصها على العلاقات الاقتصادية معهما ومع الولايات المتحدة إلى تحقيق تقارب وتعاون سياسى، يضمن تحقيق الأمن والاستقرار فى شرق آسيا عموما، وفى شبه الجزيرة الكورية. وتبنت الصين تطبيقا لهذا التوجه السياسى التوسط بين كوريا الشمالية ودول اليابان، وكوريا الجنوبية، والولايات المتحدة، وقدمت نفسها طرفا أصيلا فى الاتفاق على أية ترتيبات تخص الأمن والاستقرار لهذه المنطقة، وهو ما أكدته تصريحات مسؤولى الصين من أن "القوة العسكرية لا يمكنها حل المشكلة، ومع ذلك توجد فرصة للحوار بين الطرفين" (٦٠).

وعلى مسار العلاقات الصينية مع كوريا الشمالية، انتقلت العلاقة من التحالف الاستراتيجى بمفهومها "الأبوى الرعوى الشامل" إلى التعاون العقلانى الرشيد القائم على منطق أو مفهوم الأخ الأكبر الوصى على أخيه الأصغر، ومن واجبه المساعدة ومد يد العون له، لكن فى الوقت نفسه لديه الحق فى فرض العقوبات عليه، ومن بينها "شد الأذن" من حين إلى آخر لتحقيق التوازن بين الكوريتين، والحفاظ على المصالح الاستراتيجية الصينية (٦١). وهو ما بدا واضحا من السياسة الصينية الراضة لتماضى واستمرار كوريا الشمالية فى برامجها لتطوير وإجراء التجارب النووية، وحيازة صواريخ متوسطة وطويلة المدى قادرة على حمل رؤوس نووية، وتهديد كوريا الجنوبية، واليابان، والولايات المتحدة.

لذا، بدأت العلاقات الصينية - الكورية الشمالية منذ نهاية عام ٢٠١٦ تشهد فتورا وتوترا ملحوظا، وتحولت اللهجة ولغة الخطاب السائد بينهما بدءا من سبتمبر ٢٠١٧ من الدبلوماسية إلى العقاب، حيث أيدت الصين ودعمت القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، ومنها القرار رقم ٢٣٩٧ الصادر عن مجلس الأمن فى ديسمبر ٢٠١٧، والذي نص على "حظر توريد جميع أنواع النفط الخام أو بيعه أو نقله إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية .."، إلى جانب العقوبات الأخرى المفروضة عليها. وعلقت شركة الصين الوطنية للبترول مبيعات الوقود إلى كوريا الشمالية، إضافة إلى قيام البنوك الصينية بتقييد الأنشطة المالية للأفراد والشركات الكورية الشمالية. كما توقفت الصين عن استيراد الفحم وبعض المعادن الثمينة من كوريا الشمالية، وحظرت بيعها للوقود والمواد الأخرى المرتبطة ببرنامج الأسلحة (٦٢).

وإزاء التصعيد الأمريكى باستخدام القوة العسكرية ضد كوريا الشمالية، خلال شهر يناير ٢٠١٨، أعلنت الصين وروسيا عن رفضهما استخدام القوة فى "حل الخلاف الكورى الشمالى - الأمريكى". فالصين تخاف من استخدام الولايات المتحدة للنزاع مع كوريا الشمالية كذريعة لها لتكثيف وجودها العسكرى على حدودها ونشر أسلحة متطورة -مثل شبكة صواريخ "تاد" المضادة للصواريخ التى نصبته فى كوريا الجنوبية واليابان- وتحقيق تفوق كاسح فى الإقليم ينعكس سلبا على خططها فى

فى السياسات العالمية المتعلقة بالأمن والاستقرار ونزع التسلح النووى، وبصفة خاصة فى منطقة شرق آسيا، تجدد الصين التزامها -كقوة فى شرق آسيا- بمساندة كوريا الشمالية، بغض النظر عن كونها "نظاما قمعيا". لذا، تمكنت الصين على مدى عقود طويلة من أن تظل الدولة الوحيدة والحليف الأوثق التى تقف فى صف كوريا الشمالية، وفى وجه أى تدخل عسكرى يهددها من أية دولة فى العالم، وتحديدا الولايات المتحدة، وهو الموقف والتوجه الذى يتسق مع المادة الثانية من معاهدة الصداقة بين الصين وكوريا الديمقراطية الموقعة بين الدولتين فى عام ١٩٦١، وتم تمديدتها لعام ٢٠٢١، والتى أكدت أن "تتخذ الأطراف المتعاقدة جميع التدابير اللازمة لضمان العمل المشترك لمنع أى اعتداء على أية دولة من الأطراف المتعاقدة. وإن تعرض طرف من الأطراف المتعاقدة إلى أى هجوم مسلح من بلد واحد، أو عدة بلدان، يعد فى حالة حرب، يلتزم معه الطرف المتعاقد ببذل قصارى جهده لتقديم المساعدات العسكرية وغيرها" (٥٦).

وقد عززت الروابط الاقتصادية التحالف الاستراتيجى الكورى الشمالى والصين، حيث تعد الصين الحليف الاقتصادى الرئيسى لكوريا الشمالية. وتشير بعض التقديرات إلى أن الصين تمثل أكثر من ٩٠٪ من إجمالى تجارة كوريا الشمالية مع العالم الخارجى، بينما تأتى الهند فى المرتبة الثانية بنسبة لا تزيد على ٤٪ فقط من إجمالى تجارة كوريا الشمالية الخارجية. وقد ارتفعت معدلات التجارة بين البلدين من ٤٩٠ مليون دولار فى عام ٢٠٠٠ إلى نحو مليار دولار فى عام ٢٠٠٣، ثم إلى مليارى دولار فى عام ٢٠٠٧، وقفزت إلى نحو ستة مليارات دولار فى عام ٢٠١٢. ومنذ ذلك حين وحتى نهاية عام ٢٠١٧، يتراوح حجم التجارة بين الدولتين بين ستة مليارات دولار وستة مليارات ونصف مليار دولار أمريكى (٥٧)، بالإضافة إلى أن الصين من أكبر مزودى كوريا الشمالية بالمواد الغذائية والوقود والآلات الصناعية. وحتى وقت قريب جدا، كانت بكين هى من تقف إلى جانب كوريا الشمالية كلما صعدت الولايات المتحدة والمجتمع العالمى الضغوط والعقوبات الاقتصادية عليها (٥٨).

وقد تبنت الصين منذ إجراء الإصلاح الاقتصادى فى بداية عام ١٩٨٢ سياسة الانفتاح الاقتصادى وتوسيع التجارة الخارجية مع دول العالم كافة، لاسيما الإقليمية والمحيطية بها، ومن أهمها اليابان وكوريا الجنوبية. وتعزز هذا التوجه عقب تفكك الاتحاد السوفيتى السابق فى بداية عام ١٩٩٢، وانفراد الولايات المتحدة بإدارة النظام العالمى، وتزايد الرغبة الصينية فى خلق نظام عالمى متعدد الأقطاب يسمح بوجود الصين سياسيا واقتصاديا فيه، إلى جانب الولايات المتحدة، وروسيا، والهند.

وتطبيقا لهذا التوجه، أقامت الصين علاقات دبلوماسية مع كوريا الجنوبية عام ١٩٩٢. كما شهدت العلاقات الاقتصادية للصين مع كل من اليابان وكوريا الجنوبية، إلى جانب دول أخرى، قفزات هائلة، بحيث أصبحت الدولتان تحتلان مراتب متقدمة فى التجارة الخارجية الصينية، تراوحت بين المرتبة الرابعة والمرتبة السابعة بعد كل من الولايات المتحدة، وألمانيا، والهند، خلال الفترة بين عامى ٢٠١٠ و٢٠١٧، وبحجم تجارة

ورأت كوريا الشمالية أنه قد أن الأوان للتهدة وإبداء المرونة والتفاوض مع كوريا الجنوبية التي شهدت تولى الرئيس الكورى الجنوبي، مون إن جيه، مقاليد الحكم فى مايو ٢٠١٧، الذى يتسم تاريخه النضالى بالدفاع عن حقوق الإنسان والدعوة لوحدة شطرى كوريا، بعده ينحدر من أب كورى شمالي، وطرحه عدة مبادرات للتقارب مع كوريا الشمالية، من أهمها: إعلانه فى يوليو ٢٠١٧ عن "مبادرة تحقيق السلام" فى خطاب ألقاه فى مؤسسة كوربر فى العاصمة الألمانية برلين، والتي تضمنت (٦٧): السعى لنزع الأسلحة النووية لضمان أمن النظام الكورى الشمالى، وإقامة نظام للسلام الدائم فى شبه الجزيرة الكورية، ووضع خريطة اقتصادية جديدة فى شبه الجزيرة الكورية، ودعم التبادلات غير السياسية بين الكوريتين فى القطاع الخاص. وفى ٢١ سبتمبر ٢٠١٧، أعلن فى خطابه أمام اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيويورك أنه سيعمل على مشاركة كوريا الشمالية فى أولمبياد بيونج تشانج الشتوية، وأنه سيجعل من أولمبياد بيونج تشانج "أولمبياد للسلام"، وطرح "رؤية بيونج تشانج للسلام" بعدها تطورا كبيرا فى المسألة الكورية الشمالية. كما عرض فى ١ نوفمبر ٢٠١٧ المبادئ الخمسة الخاصة بمشكلات شبه الجزيرة الكورية فى خطابه أمام البرلمان الكورى، والتي شملت (٦٨): عدم السماح باشتعال نزاع مسلح داخل شبه الجزيرة الكورية، ونزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية، وإيجاد حل ريادةى لقضية الكوريتين، وحل القضية النووية الشمالية بشكل سلمى. والملاحظ أن الرئيس الكورى الشمالى، خلال الفترة بين مايو وديسمبر ٢٠١٧، رفض الاستجابة أو التعليق على مبادرات كوريا الجنوبية لحين النجاح فى إنجاز خطته لتطوير منظومة الأسلحة الكورية الشمالية. لذا، جاءت الاستجابة الكورية الشمالية فى ١ يناير ٢٠١٨، حيث أعلن عن إرسال وفد يمثل بلاده للمشاركة فى أولمبياد بيونج تشانج الشتوية، علاوة على إيفاده لى صن جوان، رئيس اللجنة الكورية الشمالية للتوحيد السلمى لأرض الوطن، للمشاركة فى محادثات رفيعة المستوى بين الكوريتين، بالإضافة إلى قراره فى ٩ فبراير ٢٠١٨ بمشاركة كيم يو جونج، شقيقة الزعيم الشمالى كيم جونج أون، والتي تشغل منصب نائبة رئيس اللجنة المركزية فى حزب العمال الحاكم فى كوريا الشمالية، وبصحبته كيم يونج نام، رئيس مجلس الشعب الأعلى والرئيس الفخرى لكوريا الشمالية، فى الحفل الافتتاحى لأولمبياد بيونج تشانج الشتوية، وتسليمها رسالة خطية من الزعيم الشمالى كيم جونج أون إلى الرئيس مون جيه إن (٦٩).

غير أن الخطوة الكبرى فى استراتيجية كيم جونج أون هى استقباله فى ٥ مارس ٢٠١٨ وفدا رفيع المستوى من كوريا الجنوبية، وتكليفه الوفد بنقل رسالة للرئيس الكورى الجنوبي، والرئيس الأمريكى دونالد ترامب باستعداد كوريا الشمالية لعقد محادثات ثنائية مع الولايات المتحدة لبحث سبل وقف التجارب النووية وتطوير الأسلحة النووية. واستتبع كوريا الشمالية الخطوة السابقة بإعلانها فى ٢٠ أبريل ٢٠١٨ تعليق تجاربها النووية، ووقف التجارب النووية، وتجارب إطلاق الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، وإغلاق موقع "يونج كيه رى" النووى فى منطقة "كيل جو" بمقاطعة شمال "هام كيونج" (٧٠).

بحرى الصين الشرقى والجنوبى. كما تتخوف الصين من احتمالات انهيار كوريا الشمالية وتدفق ملايين اللاجئين الكوريين منها إلى أرضها، علاوة على وصول القوات الأمريكية إلى نهر يالو الذى يفصل بين كوريا الشمالية والصين (٦٣). لذا، أثرت الصين تبني سياسة مرنة تلبى بعض المطالب الأمريكية الخاصة بتحقيق الاستقرار فى شبه الجزيرة الكورية بمنع اندلاع السباق النووى بين كوريا الشمالية، وكوريا الجنوبية، واليابان، وفى الوقت ذاته تحافظ على استقرار الدولة الكورية الشمالية، ومنع انهيارها.

وسعى الجانب الكورى الشمالى من خلال اتصالاته ورسائله المتعددة وتشاوره المستمر مع الصين إلى التأكيد على أن هدف كوريا الشمالية من المباحثات واللقاءات الثنائية مع الإدارة الأمريكية والكورية الجنوبية هو "التفاوض" وأنه ليس بالسذاجة التى تدفعه للتخلى عن السلاح النووى قبل الجلوس على مائدة التفاوض مع الولايات المتحدة، وكوريا الجنوبية، واليابان، وتوقيع اتفاقات إنهاء حالة الحرب، وتبادل العلاقات الدبلوماسية، وتحقيق السلام الكامل والشامل معها (٦٤).

مما سبق، يتبين القدرة الفائقة لكوريا الشمالية فى خلق علاقة تعاون استراتيجى انعكست فى تحسين الموقف التفاوضى لها مع الولايات المتحدة، وضعف تأثير العقوبات الاقتصادية فى بيونج يانج، وبالتالي منع "إذعان كوريا الشمالية الكامل والشامل" للمطالب الأمريكية الخاصة بنزع الأسلحة التقليدية وغير التقليدية لديها. ومن المتوقع خلال الفترة القادمة قيام الصين بالتعاون مع روسيا، وبعض الدول ذات العضوية غير الدائمة بمجلس الأمن، بمطالبة مجلس الأمن بتخفيف العقوبات الدولية عن كوريا الشمالية بعد قيامها بعدة مبادرات للتهدة والحوار مع الولايات المتحدة وكوريا الشمالية، والجنوبية، واليابان، وقيامها بوقف تجارب إطلاق الصواريخ، ويدعم من التوقع السابق قيام الصين فى نهاية أغسطس ٢٠١٨ بإعلان رفضها للاتهامات الأمريكية. ونصحت الصين مسئولى الولايات المتحدة بـ "النظر لأنفسهم وتصحيح الأخطاء لديهم، والقيام بدور إيجابى وبناء فى تسوية ملف كوريا الشمالية النووى" (٦٥).

٣- الحرص على "لم الشمل الكورى" مع كوريا الجنوبية:

حرصت القيادة الكورية الشمالية على تأكيد استهدافها الوجود العسكرى الأمريكى فى شبه الجزيرة الكورية، والذى عدته من أهم مصادر التهديد للأمن والاستقرار لها بصفة خاصة، ولشبه الجزيرة الكورية عموما، ورغبتها الدائمة فى إنهاء حالة الحرب والعداء بين الكوريتين بتحويل اتفاق الهدنة القائم بينهما إلى معاهدة سلام دائم، علاوة على التطلع لتحقيق آمال وأحلام ملايين الكوريين فى الوحدة (٦٦). وتابعت كوريا الشمالية عن كثب تصريحات قادة كوريا الجنوبية، ومبادراتهم لتحقيق التقارب مع كوريا الشمالية. وتحولت هذه المتابعة إلى الرصد الدقيق بعد نجاحها فى إجراء تجارب الصواريخ الجديدة والتفجير النووى خلال عام ٢٠١٧.

فهم عادة يعنون كوريا الجنوبية. ويسلم المسئولون الأمريكيون بوضوح بوجود كوريا الأخرى المعادية، ولكن دائما كتهديد، أو كنظام ديكتاتوري، دون أن يتضمن ذلك التسليم اعترافا ضمنا بالكوريتين(٧٦).

وعانت الإدارات الأمريكية، على مدى عدة عقود، القلة الواضحة في أعداد المتخصصين في الشؤون الكورية الشمالية، حيث كان المكلفون بصنع السياسة الأمريكية إما متخصصين في العلاقات الدولية العامة، أو في الشؤون الكورية الجنوبية واليابانية، على أساس أن كوريا تحررت من الإمبراطورية اليابانية. وعلى الرغم من وجود كادر كبير من المتخصصين في الشؤون العسكرية والأمنية الذين حاولوا تشكيل السياسة الأمنية الأمريكية نحو كوريا الشمالية في بداية فترة حكم ترامب، فإنه من المشكوك فيه أنهم استطاعوا دفع كبار المسئولين في واشنطن نحو سياسات بناءة أكثر تجاه كوريا الشمالية، علاوة على قصورهم الشديد في تقديم تصورات أو سيناريوهات، أو أجندة تفاوضية يمكن الاعتماد عليها في المحادثات معها(٧٧).

علاوة على ما سبق، تفتقد إدارة ترامب وجود بعض الشخصيات المتخصصة والقادرة على التنسيق بين مجموعة الباحثين والمستشارين السياسيين، ونظرائهم العسكريين، خاصة بعد تقاعد الممثل الأمريكي الخاص لسياسة كوريا الشمالية في وزارة الخارجية، جوزيف يون، في فبراير ٢٠١٨، وهو الأمر الذي أثار العديد من المخاوف، حيث يعد "يون" من أكبر الدبلوماسيين المعنيين بالشأن الكوري الشمالي، ولديه خبرة تزيد على ثلاثين عاما في هذا الصدد، وهو ما دفع هيدز ناوورت، المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، إلى التصريح بأن: "وزارة الخارجية لديها ٧٥ ألف فرد يعملون من أجلنا في أنحاء العالم. كما أن التلميح بأن السفير يون هو الوحيد القادر على التعامل مع كوريا الشمالية أمر خاطئ تماما"(٧٨).

أما من حيث التعامل السياسي، فقد رأت إدارة أوباما، الرئيس السابق للولايات المتحدة، أن أفضل السبل للتعامل مع كوريا الشمالية هو تبنى مبدأ "الصبر الاستراتيجي"، ومفاده تجاهل السياسات والتوجهات العسكرية الكورية الشمالية، وعدم استفزازها بفرض عقوبات صارمة عليها، والتغاضي عن المساعدات التكنولوجية والاقتصادية الصينية المتزايدة مع كوريا الشمالية. وفي مرحلة تالية، اتجهت سياسة أوباما إلى محاولة جذب كوريا الشمالية دبلوماسيا بحيث يمكن تقليل ميلها لمتابعة سياستها العسكرية عموما، والنووية على وجه الخصوص. ومن أبرز الأنشطة التي تم تنفيذها في هذا الشأن الدخول في علاقة أمنية ثنائية مع كوريا الشمالية من نوع "الاحتواء المزدوج"، مما أنتج نوعا من الضمان الأمني السلبي لكوريا الشمالية. وعلى الرغم من استفادة قادة كوريا الشمالية من هذه السياسة فإنهم كانوا واثقين بأن الإدارة الأمريكية اتبعت هذه السياسات لخدمة المصالح القومية الأمريكية، وليس لمساعدة كوريا الشمالية، والمتمثلة في إبقاء شبه الجزيرة مستقرة استراتيجيا(٧٩).

وعلى النقيض، اتجهت إدارة دونالد ترامب، بدءا من حملة الترشح للانتخابات الرئاسية الأمريكية، إلى مهاجمة سياسات

كما اجتمع كيم جونج أون، رئيس كوريا الشمالية مع نظيره الرئيس الكوري الجنوبي، مون جيه-إن، في منطقة بانمونجوم منزوعة السلاح في شبه الجزيرة الكورية في ٢٨ أبريل ٢٠١٨ في أول قمة رفيعة المستوى بين الكوريتين الشمالية والجنوبية، منذ أكثر من عشر سنوات، وصدر عن هذه القمة بيان ختامي، تضمن عدة نقاط هي(٧١): تحسين العلاقات بين الكوريتين، والسعى معا نحو تحقيق الهدف الأسمى وهو إعادة توحيدهما، وتقليل التوترات، وتقويض خطر الحرب بينهما، وتأسيس نظام سلام قوى في شبه الجزيرة الكورية. وتطبيقا للبند الأول، الخاص بتحسين العلاقات بين الكوريتين، أعلنت وزارة الدفاع الكورية الجنوبية في ٣٠ أبريل -وبعد يوم واحد من القمة- قيام الجيش بإزالة مكبرات الصوت المستخدمة في بث الحرب النفسية ضد كوريا الشمالية على امتداد الخط العسكري الفاصل بين الدولتين. كما قررت اللجنة الدائمة لمجلس الشعب الأعلى في كوريا الشمالية تقديم توقيت بيونج يانج الزمني القياسي الحالي بنصف ساعة اعتمادا على خط الطول الشرقي ١٣٥ درجة، وعد توحيد التوقيت الزمني بين الكوريتين كأول خطوة للتصالح والوحدة للأمة الكورية(٧٢).

وعلى الرغم من هامشية وبساطة الخطوتين السابقتين، فإنه قد صاحبهما تغير إيجابي في الرأي العام الكوري الجنوبي، الذي كشفت إحدى الاستطلاعات لقياسه عن أن أكثر من ٦٥٪ من الشعب الكوري الجنوبي يتقنون في نية ومصداقية كوريا الشمالية لنزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، وإحلال السلام مع كوريا الجنوبية، في حين ذكر ٢٦,٢٪ أنهم لا يتقنون فيها حاليا(٧٣).

وكانت الخطوات الكورية الشمالية الناجحة في اجتياز أزمة التوتر مع الأشقاء في كوريا الجنوبية محل إعجاب ومساندة من جانب روسيا والصين اللتين رفضتا الجهود الأمريكية برئاسة ترامب في تنمية وتأجيج مشاعر التوتر وعدم الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية لضمان وجودها العسكري الدائم في هذه المنطقة الحيوية من العالم(٧٤)، علاوة على تشجيع اليابان على الدخول في مفاوضات سرية مع كوريا الشمالية بشأن قضية الإفراج عن المواطنين اليابانيين "المحتطفين" في كوريا الشمالية منذ عقدي السبعينيات والثمانينات من القرن العشرين، خاصة بعد فشل اليابان في الاعتماد على الإدارة الأمريكية لإثارة القضية في قمة سنغافورة بين الرئيسين الأمريكي والكوري الشمالي في يونيو ٢٠١٨(٧٥).

٤- الاستفادة من قصور الرؤية الأمريكية في التعامل مع معضلة الأمن في شبه الجزيرة الكورية:

ركزت معظم مواقف وتوجهات رؤساء الولايات المتحدة، منذ عام ١٩٥٣ وحتى بداية عام ٢٠٠٨، على التحالف بين الولايات المتحدة، وكوريا الجنوبية، واليابان لمواجهة كل من كوريا الشمالية والصين بعدهما الطرفين المعادين للولايات المتحدة، وكوريا الجنوبية، واليابان في منطقة شرق آسيا وشبه الجزيرة الكورية. ولم يكن تأسيس كوريا الشمالية مقبولا لدى الولايات المتحدة. فعندما يذكر المسئولون الأمريكيون كلمة "كوريا"، أو يكتوبونها،

وغياب الأمن في شبه الجزيرة الكورية ومنطقة شرق آسيا (٨٤)، إلى جانب تأكيد القيادة الكورية الشمالية، ممثلة في الرئيس كيم جونغ أون، المستمر والدائم على حرصه على التهدئة والحوار مع كوريا الجنوبية، وإيمانه الثابت بوحدة الأراضي الكورية، وإحساسه المرهف بمشاعر مئات الأسر الكورية على جانبي الحدود الكورية المشتركة في الإلتقاء والتواصل، خاصة بين الشباب والأطفال (٨٥).

وإزاء تزايد تهديدات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، أعلن كيم جونغ أون، رئيس كوريا الشمالية، رفضه للتهديدات الأمريكية، محذرا الولايات المتحدة من مخاطر الهجوم على كوريا الشمالية التي تمتلك الوسائل والمعدات والأسلحة التي تمكنها من استهداف وتدمير جميع الأراضي الأمريكية بفعالية وكفاءة تامة، وفي الوقت ذاته، أعلنت كوريا الشمالية عن مساعيها لتحويل السياسة الأمريكية في التعامل معها من التجاهل والاستفزاز، وفرض العقوبات الصارمة عليها، إلى التطبيع وإقامة العلاقات الدبلوماسية، والتعاون معها، والدخول في مرحلة لاحقة في علاقة أمنية ثنائية معها من نوع "الاحتواء المزدوج" بما ينتج نوعا من الضمان الأمني لكوريا الشمالية، وهي السياسة التي ستخدم - من وجهة نظر كوريا الشمالية- المصالح القومية الأمريكية، وإبقاء شبه الجزيرة الكورية مستقرة استراتيجيا (٨٦).

دفعت التوجهات الكورية الشمالية بالحوار والتفاوض مع الولايات المتحدة كلا من كوريا الجنوبية، والصين، وروسيا، واليابان، إضافة إلى مسئولى أجهزة الاستخبارات الأمريكية، للضغط على الرئيس ترامب -خاصة في ظل التعقيم والسرية الكاملة والتامة على القدرات العسكرية لكوريا الشمالية- حيث نجحت الاستخبارات وأجهزة الأمن الكورية الشمالية في فرض ستار من السرية الشديدة والمتميزة على برامجها وخططها الخاصة بتطوير التكنولوجيا النووية، والصواريخ متوسطة وطويلة المدى وهو الأمر الذي أشادت به تقارير أجهزة الاستخبارات الأمنية الأمريكية ودراسات الخبراء المتخصصين التي اعترفت بأنها أخطأت في تقدير قدرات كوريا الشمالية في تطوير برامجها الصاروخية والنووية خلال الأشهر الأخيرة (٨٧)، ومن ثم رفض الخيار العسكري، وقبول دعوة كوريا الشمالية للحوار والتفاوض في سنغافورة في يونيو ٢٠١٨ بشأن سبل تحقيق الأمن والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية (٨٨)، وهو ما يعد -من وجهة نظرنا- نجاحا لكوريا الشمالية في إدارتها ملف العلاقات والسياسات المتوترة مع الإدارة الأمريكية، علاوة على إقناعها لإدارة ترامب بتعذر النزاع الفوري لأسلحتها التقليدية وغير التقليدية، وضرورة التفاوض لفترة زمنية طويلة للوصول لهذا الهدف الذي يسبقه، وفقا لبيان قمة سنغافورة بين الطرفين (٨٩): إبرام اتفاقات لإنهاء حالة الحرب والعداء في شبه الجزيرة الكورية، وتطبيع العلاقات الكورية الشمالية مع الولايات المتحدة، وإجراء جولات من التفاوض طويل المدى بشأن وقف انتشار الأسلحة غير التقليدية في شبه الجزيرة الكورية.

الإدارة الأمريكية السابقة، والنظر إليها على أنها استرضت كوريا الشمالية على حساب المصالح الأمريكية، وأمن حلفائها كوريا الجنوبية واليابان، وأنه ليس من الحكمة والتعقل بالنسبة للولايات المتحدة أن تصر على سياسة الكوريتين. ووعد ترامب بالتخلي عن هذه السياسة، وإجبار كوريا الشمالية على التنازل عن منظومتها العسكرية بالكامل بفرض العقوبات المالية والاقتصادية الشاملة عليها. ونجحت هذه الإدارة في إقناع روسيا والصين بالانضمام إليها في استصدار القرارات الخاصة بفرض هذه العقوبات من مجلس الأمن الدولي (٨٠)، الذي تمكن خلال عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ من إصدار ستة قرارات تمتعت جميعها بالتنفيذ، نظرا لتشكيل لجنة دولية متخصصة تشرف على تنفيذها، علاوة على مطالبة مجلس الأمن الدول المعنية والمجاورة، ومنها روسيا والصين، بتقديم تقارير دورية للمجلس حول التدابير والإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ هذه القرارات بشكل دقيق وصارم. لذا، في ظل هذه الضغوط المتزايدة إقليميا وعالميا، قامت القيادة الكورية الشمالية بتسريع تنفيذ الخطط والبرامج الخاصة بالتجارب النووية، وتطوير الصواريخ الباليستية، والوصول للمعدلات المستهدفة في يناير ٢٠١٨.

وإزاء تصاعد وازدياد جهود كوريا الشمالية في مجال تحسين قدراتها العسكرية، وضعف فعالية العقوبات الاقتصادية الدولية عليها، قامت إدارة ترامب بالإعلان عن نيتها التفكير الجدى في استخدام الأداة العسكرية الأمريكية لوقف السياسات الكورية الشمالية من خلال استخدام إمكانات وتجهيزات القواعد العسكرية الدائمة لها في كل من اليابان وكوريا الجنوبية في ضرب واستهداف جميع المواقع العسكرية والاستراتيجية الكورية الشمالية (٨١). وقامت كوريا الشمالية باستخدام عدة أدوات وآليات للتعامل مع توجهات ترامب حيالها، من أهمها (٨٢): التشكيك في الدوافع والنيات الأمريكية، حيث أشارت الحكومة الكورية الشمالية إلى أنها سبق لها الموافقة على اتفاق مع الولايات المتحدة في منتصف التسعينيات من القرن العشرين آنذاك، يقضى بحل الخلاف حول مفاعلها النووي الذي ينتج مواد نووية تصلح لإنتاج الأسلحة النووية، مقابل قيام الولايات المتحدة، واليابان، وكوريا الجنوبية بموجب الاتفاق بتقديم مواد غذائية ومعونات أخرى لكوريا الشمالية، علاوة على إمداد كوريا الشمالية بمفاعلات نووية غربية الصنع تحل محل المفاعلات السوفيتية التصميم، والتي تنتج مواد نووية يمكن استخدامها في إنتاج الأسلحة النووية غير أن الولايات المتحدة، واليابان، وكوريا الجنوبية لم تقم بتنفيذ بنود الاتفاق، واستغلت موجات الجفاف التي مرت بها كوريا الشمالية في نهاية التسعينيات في ممارسة المزيد من الضغوط عليها لإنهاء وإلغاء برامجها، وخططها النووية المدنية والعسكرية، وهو ما رفضته الحكومة الكورية، وقررت تجميد الاتفاق والمضى في برامجها لاستخدام التكنولوجيا النووية (٨٣). ورأت كوريا الشمالية أن الوجود العسكري الأمريكي الكثيف والمستفزز على الأراضي الكورية واليابانية هو العامل الأساسي والرئيسي لاستمرار الصراع وعدم الاستقرار،

الخاتمة:

مما سبق، تخلص الدراسة فيما يخص السياسة العسكرية في كوريا الشمالية لعدة نتائج، تتمثل في:

١- وجود أهداف دائمة للسياسة العسكرية الكورية الشمالية، أهمها: الحفاظ على التفوق العسكري النوعى على المستوى الإقليمي، والتفوق الكمي في بعض النظم التسليحية، بالاعتماد الأساسى على القوة العسكرية التقليدية وغير التقليدية. ويرتبط بذلك حرص كوريا الشمالية على احتكار القوة النووية كأهم نوع من الأسلحة غير التقليدية على المستوى الإقليمي.

٢- المكانة المحورية لمنظومة الصواريخ داخل الجيش الكورى الشمالى، والاعتماد المتزايد عليها. وقد ازدادت أهمية هذه الصواريخ بعد توالى صدور تصريحات الرئيس الأمريكى دونالد ترامب بشن هجمات عسكرية خاطفة ومدمرة للقوات والتجهيزات العسكرية الكورية الشمالية، علاوة على قيام الولايات المتحدة بنشر منظمة صواريخ "ثاد" فى كل من اليابان وكوريا الجنوبية، مما مكن هذه الأطراف الإقليمية من امتلاك وحيازة قدرات صاروخية تمكنها من كشف العمق الاستراتيجى لكوريا الشمالية المحدود بداية.

٤- الحرص الكورى الشمالى على تخصيص معدل مرتفع للإنفاق العسكرى على تطوير وتصنيع الأسلحة التقليدية، وفى مقدمتها الصواريخ الباليستية والأسلحة غير التقليدية عموما، لاسيما الأسلحة النووية، والكيميائية، والبيولوجية منها، وضعف تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية فى وقف أو تجميد أو حتى تخفيض الإنفاق العسكرية على تحديث وتطوير هذه القدرات والإمكانات العسكرية.

٥- نجاح كوريا الشمالية فى التصدى لضغوط البيئة الدولية، ممثلة فى العقوبات الأمريكية، والعقوبات الاقتصادية التى فرضتها الأمم المتحدة، وكذلك تجاهل تهديدات واعتراضات وعقوبات البيئة الإقليمية التى فرضتها اليابان وكوريا الجنوبية، خلال الفترة بين عامى ٢٠١٢ و٢٠١٨، علاوة على استثمارها الجيد لعلاقتها مع الصين خلال الفترة ذاتها فى تطوير وتوطين الصناعة العسكرية التقليدية وغير التقليدية فيها، مما أسهم فى تأمين القوة العسكرية لها، خاصة فيما يتعلق بمستوى ونوعية التسليح الذى تمتلكه، والذى يضمن لها التفوق العسكرى، ومواجهة التهديدات الموجهة لها من البيئتين الدولية والإقليمية.

٦- تعاظم تأثير العوامل الداخلية الكورية الشمالية المتعلقة بزيادة قدراتها العسكرية، مثل: استمرارية تميز وحسن إدراك وتصور الزعيم الكورى كيم جونج أون لتحسين القدرات والإمكانات العسكرية الكورية الشمالية، وصلابة ورسوخ توجهات الحزب الحاكم والنخبة السياسية والعسكرية المرتبطة به، واستمرارية وديمومة السياسات الداخلية الداعمة، وبصفة خاصة الاقتصادية والثقافية، علاوة على الحفاظ على تبنى سياسات خارجية مرنة فيما يتعلق بتقديم بعض المرونة فى تهدئة المخاوف الإقليمية وتجنب الانزلاق لمخاطر المواجهة العسكرية المحدودة أو

غير المحسوبة مع كوريا الجنوبية، أو اليابان، أو الولايات المتحدة.

٧- تغير طبيعة التوازن العسكرى الإقليمي للوضع الأمل الذى تريده كوريا الشمالية، والذي يقوم على الردع والردع المتبادل. فرغم أن الولايات المتحدة لا تزال هى صاحبة التفوق العسكرى النوعى فى الميزان العسكرى الإقليمي فى شبه الجزيرة الكورية، فإنه قد حدثت بعض المتغيرات التى قلصت من مدى هذا التفوق النوعى الأمريكى، أهمها: انتشار التهديد الصاروخى الذى تشكله كوريا الشمالية بعد تطويرها للصواريخ الباليستية متوسطة وطويلة المدى والقادرة على تهديد القوات الأمريكية فى كوريا الجنوبية واليابان، والوصول لكل الأراضى الأمريكية، علاوة على امتلاكها رؤوسا وقنابل نووية قادرة على تهديد الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان حتى إذا كانت تعمل لتحقيق الردع الدفاعى.

ويمكن تلخيص ذلك بأن المسئولين الكوريين الشماليين كانوا يخططوا للأمر طوال الوقت، ويعملون وفق خطة زمنية معينة. فكوريا الشمالية رغبت فى البداية فى تقوية ترسانتها العسكرية بما يفضى إلى الاعتراف بها دولة نووية، ثم تتفاوض حاليا على التخلص من العقوبات الاقتصادية. كما تكشف التجربة الكورية الشمالية فى مجال تطوير الأسلحة النووية عن نجاح الدول النامية، ومنها كوريا الشمالية، فى امتلاك -بغض النظر عن معطيات الموقع، والمساحة، والسكان، والموارد، والمكانة الدولية- القدرة على تطوير إمكانات نووية عسكرية، ومقاومة العقوبات الاقتصادية، والضغط الدولية والإقليمية، وتوظيفها تراجع فاعلية النظام الدولى لمنع انتشار الأسلحة النووية، بالإضافة إلى هيمنة دوافع الأمن والمكانة الدولية، وشرعية الحكم، والتصدى للاختراق الخارجى على سياسات الدول الساعية لامتلاك السلاح النووى.

ويبدو من مجريات وتطورات المباحثات الكورية الشمالية مع كل من الولايات المتحدة، وكوريا الجنوبية، سعى كوريا الشمالية للتسويق والمطالبة فيما يتعلق بسياساتها العسكرية لاستكمال تطوير وتحديث منظومتها من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية حتى موعد الانتخابات الأمريكية فى عام ٢٠٢٠، علاوة على ازدياد مؤشرات الصمود السياسى والاقتصادى لكوريا الشمالية فى مواجهة العقوبات الدولية المفروضة عليها، والتى فشلت فى وقف تطوير السياسات الكورية لتطوير قدراتها العسكرية، فضلا عن التشكك فى نيات الولايات المتحدة الأمريكية، التى ترمى -من وجهة نظرنا- لترويض النظام الكورى الشمالى واستخدامه كمبرر و"فزاعة" لاستمرار وجودها العسكرى فى شرق آسيا وشبه الجزيرة الكورية، بالإضافة إلى -فى ظل ما تم عرضه من قصور فى إدارة ترامب للملف الكورى الشمالى- عدم وجود استراتيجية أو خطة شاملة للتعامل مع الملف الكورى الشمالى، والاكتفاء فقط باستخدام تكتيكات أو أدوات تفاوضية محدودة بهدف التهديد والمقاومة بتنازلات قصيرة الأمد، وهو ما يفضى إلى انضمام كوريا الشمالية إلى مصاف الدول النامية، مثل الهند وباكستان، فى حيازة الأسلحة النووية، والكيميائية، والبيولوجية، وامتلاك وسائل نقلها لأهدافها.

١- للمزيد، راجع في ذلك: د. إسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة فى الأصول والنظريات، الطبعة الرابعة، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية ٢٠١٠)، ص ١٨٧-١٨٨.

٢- تم الرجوع فى ذلك إلى: د. على حسين القحطاني، النظرية الواقعية وتطورها فى العلاقات الدولية: دراسة تحليلية نقدية للتجربة التنظيرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية بجامعة الملك سعود، المجلد الثامن والأربعون العدد: ٢، (٢٠١١)، ص ٣٤٩-٣٤٩. وأيضاً: بهولى عبير، النظرية الواقعية البنوية فى الدراسات الأمنية: دراسة لحالة الغزو الأمريكى للعراق فى ٢٠٠٣، (رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر ٢٠١٤)، ص ٨٥-٩٥:

http://biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/1/13188/123456789/BAHOULI_ABIR.pdf, Accessed: 12 Oct, 2018.

٣- بيرت تشايمان، العقيدة العسكرية: دليل مرجعى، ترجمة: طلعت الشامى، (القاهرة: المشروع القومى للترجمة المجلس الأعلى للثقافة ٢٠١٥) ص ١١-١٢.

٤- المرجع السابق، ص ٤٧-٥٣.

٥- تم الاستناد فى هذا التقسيم إلى: بهولى عبير، النظرية الواقعية البنوية فى الدراسات الأمنية: دراسة لحالة الغزو الأمريكى للعراق فى ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ١٤-٢٧.

٦- دلال محمود السيد، الاستمرارية والتغير فى السياسة الدفاعية الإسرائيلية: دراسة مقارنة لما بعد حربى أكتوبر ١٩٧٣ ويونيو ٢٠٠٦، (رسالة دكتوراه منشورة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣)، ص ١٧.

٧- للمزيد، راجع فى ذلك:

- Jorg Hillmann & Constantinos Ch. Hadjisavvas (Editors), Military Capability Development in the framework of the Common Security and Defence Policy, (Nicosia: Ministry of Defence of the Republic of Cyprus, 2012), pp. 3-5.

٨- للمزيد حول الجوانب السياسية والعسكرية للمفهوم، يمكن الرجوع إلى: د. دينا محمد جبر ود. ابتسام حاتم علوان، الاستراتيجية بين الأصل العسكرى والضرورة السياسية وتأثيرها على توازن القوى الدولى، مجلة العلوم السياسية بجامعة بغداد، السنة التاسعة العدد (٤) ٢٠١٢. ص ٢٣-٢٨.

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=27060> Accessed: 23 Sept., 2018.

٩- تم استخلاص ذلك من عدة مصادر، أبرزها:

- Axel Berkofsky, "North Korea's Military-What Do They Have: What Do They Want?", ISPI Analysis, No161., (March 2013), Pp. 67-68.

- Bruce E. Bechtol Jr., "The North Korean Military Under Kim Jong-un Evolved or Still Following a Kim Jong-il Script?", International Journal of Korean Studies, Vol. XVII, No. 2, (Fall 2013), Pp. 95-98.

١٠- حول التهديدات الإقليمية والدولية للنظام الكورى الشمالى، يمكن الرجوع إلى:

- 2016 Defense White Paper, (Seoul, Ministry of National Defense, 2017), Pp. 67-71. www.mnd.go.kr. Accessed: 22 Aug, 2018.

وكذلك: رضا محمد هلال، السياسات الدفاعية الكورية: دراسة فى المحددات والأهداف والتوجهات، فى د. كمال المنوفى (محرر)، الاتجاهات المعاصرة فى السياسات العامة الكورية، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦)، ص ١٧١-١٧٨، و ١٨٤-١٨٧.

11- Scott Snyder & Kyung-Ae Park (edit.), The North Korea in Transition: Politics, Economy and Society, (New York: Rowman & Littlefield Publishers, 2013), Pp. 5-7.

١٢- للمزيد حول تفكير ورؤى القيادة الكورية الشمالية للتفاوض مع الولايات المتحدة، يمكن الرجوع إلى:

- Atsuhito Isozaki, Understanding the North Korean Regime, (Washington, DC.: Asia Program Woodrow Wilson International Center for Scholars, April, 2017), Pp. 6-8.

١٣- من أبرز الدراسات التى رصدت التوجهات المبكرة لكيم جونج أون حول الأمن الكورى:

- Ken E. Gause, North Korean Leadership Dynamics and Decision-making under Kim Jong-un: A Second Year Assessment, (New York: CNA Strategic Studies, March 2014), Pp. 11-13.

- Michael Fuchs, The North Korea Deal: Why Diplomacy Is Still the Best Option, Foreign Affairs: <https://www.foreignaffairs.com/articles/north-korea/21-12-2017/north-korea-deal> Accessed: 14 Oct., 2018.

١٤- تم الوصول لهذه المؤشرات من موقع البنك المركزي الكوري:

- Bank of Korea, Regional Economic Report (March 2018): <http://www.bok.or.kr/eng/bbs/E0000729/view.do?nttId=10017708&menuNo=400207> Accessed: 14 Oct., 2018.

١٥- للمزيد حول أداء القطاعات المتعددة عموما والقطاع الزراعي بصفة خاصة في كوريا الشمالية، يمكن الرجوع إلى:

- Jiyoung Choi, Estimation of Formal and Informal Sectors in Social Accounting Matrix for the North Korean Economy, Economic Research Institute, Vol23. No2., (2018), Pp. 9-12. <http://www.bok.or.kr/eng/bbs/E0002726/view.do?nttId=229481&menuNo=400218> Accessed: 14 Aug., 2018.

16- Terence Roehrig, "the roles and influence of the military" in: Scott Snyder & Kyung-Ae Park (edit.), The North Korea in Transition: Politics, Economy and Societyopcit., Pp. 47-63.

17- James Dobbins, What Will Kim Jong Un Want and What He Might Give, RAND Corporation: <https://www.rand.org/blog/03/2018/what-will-kim-jong-un-want-and-what-he-might-give.html> Accessed 17 Oct., 2018.

18- Alexandre Mansourov, "Kim Jong Un's Nuclear Doctrine and Strategy: What Everyone Needs to Know". NAPSNet Special Reports. <http://nautilus.org/napsnet/napsnet-specialreports/kim-jong-uns-nuclear-doctrine-and-strategy-what-everyone-needs-to-know>, Accessed: 18 Oct., 2018.

١٩- رضا محمد هلال، مآلات الانفراجة بين واشنطن وبيونج يانج، مجلة السياسة الدولية، عدد ٢١٣ (يوليو ٢٠١٨)، ص ١٨٢-١٨٦.

٢٠- رضا محمد هلال، سنغافورة .. مجرد بداية!، الملحق السياسي بجريدة الخليج، ٢١ يونيو ٢٠١٨:

<http://www.alkhaleej.ae/supplements/page/051bb5df-d463-4401-bede-d51bda0be5a5> Accessed: 19 Oct., 2018.

21- Scott Snyder & Kyung-Ae Park (edit.), The North Korea in Transition: Politics, Economy and Society, (New York: Rowman & Littlefield Publishers, 2013). p.6.

22- Khang Vu, Behind North Korea's Charm Offensive, The National Interest, 27/7/2018. <https://nationalinterest.org/blog/skeptics/behind-north-korea%E2%80%99s-charm-offensive-26696> Accessed: 19 Sept., 2018.

23- James Amedeo, Nuclear Nuances: How to Negotiate with North Korea, The National Interest, 19/7/2018. <https://nationalinterest.org/feature/nuclear-nuances-how-negotiate-north-korea-26246> Accessed: 19 Sept., 2018.

24- Doug Bandow, North Korea Denuclearization Isn't Free, the National Interest, 9/4/2018. <https://nationalinterest.org/feature/north-korea-denuclearization-isnt-free-30497> Accessed: 11 Oct., 2018.

٢٥- للمزيد حول تعريف الأزمات وإدارتها، يمكن الاستعانة ب: محمد صدام فائق بن طريف، الأزمة الدولية وطرائق إدارتها: دراسة تحليلية لأزمة العلاقات العراقية - الأمريكية ١٩٩٠-٢٠٠٣، (رسالة ماجستير غير منشورة بجامعة الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٧) ص ١١-٣٢.

https://meu.edu.jo/libraryTheses/58fef7dd9e24b_.1pdf Accessed: 15 Sept., 2018.

26- 2016 Defense White Paper, (Seoul: Ministry of National Defense, 2017. http://www.mnd.go.kr/user/mndEN/upload/pblictn/PBLICTNEBOOK_.201705180357180050pdf Accessed: 19 Sept., 2018.

27- Kathleen J. McInnis (Coordinator), The North Korean Nuclear Challenge: Military Options and Issues for Congress, Congressional Research Service, 6 November, 2017, www.crs.gov. Accessed: 13 Sept., 2018.

28- Sipri Yearbook 2018, Stockholm International Peace Research Institute, Pp. 285-287: <https://www.sipri.org/sites/default/files/sipriyb18c.06pdf> Accessed: 15 Sept., 2018.

29- 2016 Defense White Paper opcit., Pp. 23-24. http://www.mnd.go.kr/user/mnden/upload/pblictnt/pblictnebook_201705180357180050pdf Accessed: 19 Sept., 2018.

٣٠- ريم سليم، سياسات البقاء: كيف تمول كوريا الشمالية الإنفاق العسكري في ظل العقوبات، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، ١٧ ديسمبر ٢٠١٧:

<https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/3519/> Accessed: 15 Sept., 2018.

٣١- وردت هذه المعلومات في محضر جلسة مجلس الأمن التي عقدت في ٢٢ ديسمبر ٢٠١٧:

[https://undocs.org/ar/S/RES/2397%20\(2017\)](https://undocs.org/ar/S/RES/2397%20(2017)) Accessed: 12 Sept., 2018.

32- Jiyoung Choi, Estimation of Formal and Informal Sectors in Social Accounting Matrix for the North Korean Economy. opcit., Pp. 22-23 . <http://www.bok.or.kr/eng/bbs/E0002726/view.do?nttId=229481&menuNo=400218> Accessed: 19 Sept., 2018.

33- IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook, 2017. New York, Pp. 287-288.

٣٤- تم الرجوع في ذلك إلى: ريم سليم، سياسات البقاء: كيف تمول كوريا الشمالية الإنفاق العسكري .. مرجع سابق:

<https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/3519/> Accessed: 12 Sept., 2018.

٣٥- وردت هذه المعلومات في: محضر جلسة مجلس الأمن التي عقدت في ٢٢ ديسمبر ٢٠١٧:

[https://undocs.org/ar/S/RES/2397%20\(2017\)](https://undocs.org/ar/S/RES/2397%20(2017)) Accessed: 10 Sept., 2018.

وكذلك أيضا في جريدة اليوم السابع، ٢٦ يوليو ٢٠١٧:

<https://www.youm7.com/story/3341003/26/7/2017> Accessed: 14 Aug., 2018.

٣٦- من أبرز هذه الدول قطر، بينما أعلنت الكويت، والإمارات، والسعودية، والبحرين عزمها تنفيذ القرار في الفترة المحددة لتنفيذه، راجع في ذلك: جريدة اليوم السابع، ٢٦ يوليو ٢٠١٧، مرجع سابق، وكذلك جريدة التحرير، ٢٦ يونيو ٢٠١٨:

<https://www.tahrirnews.com/posts/897392/> Accessed: 14 Aug., 2018.

٣٧- تم الحصول على هذه المعلومات من عدة مصادر، أبرزها:

- Walsh, J. and J. Park, "To Stop the Missiles, Stop North Korea", New York Times, 2016/03/10, http://www.nytimes.com/2016/03/10/opinion/to-stop-the-missiles-stop-northkorea-inc.html?_r=0. Accessed: 10 Aug., 2018.

- Andrea Berger, "Disrupting North Korea's Military Markets", Survival, vol. 58 no. 3, (June/July 2016), Pp. 112-114.

38- Jenny Jun, Scott LaFoy, and Ethan Sohn, North Korea's Cyber Operations Strategy and Responses, (Washington, D.C: center for strategic & international studies (CSIS 30 December, 2017) https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/publication/151216_Cha_NorthKoreasCyberOperations_Web.pdf Accessed: 10 Aug., 2018.

٣٩- للمزيد، يمكن الرجوع إلى: رضا محمد هلال، الصين تفكك اللغم الكوري، الملحق السياسي لجريدة الخليج، ٥ أبريل ٢٠١٨:

<http://www.alkhaleej.ae/supplements/page/bc94d481-a4d6-43cd-9d69-59aef911044c> 2018/04/5 Accessed: 15 Aug., 2018.

- Sebastian Harnisch, The life and near-death of an alliance: China, North Korea and autocratic military cooperation, Paper prepared for the WISC Conference in Taipei, April 1-4. 2017 Pp7.-8

٤٠- ريم سليم، سياسات البقاء: كيف تمول كوريا الشمالية الإنفاق العسكري؟، مرجع سابق.

41- Vipin Narang, "Nuclear Strategies of Emerging Nuclear Powers: North Korea and Iran", The Washington Quarterly, Vol38., No1., (spring, 2015), Pp. 78-79. https://twq.elliott.gwu.edu/sites/twq.elliott.gwu.edu/files/downloads/TWQ_Spring2015_Narang.pdf. Accessed: 15 Aug., 2018.

42- Anthony H. Cordesman, The Other Side of the North Korean Threat: Looking Beyond Its Nuclear Weapons and ICBMs, (Washington, D.C: center for strategic & international studies (CSIS), 2018), Pp. 23-25. https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/180319_North_Korean_Threat.pdf?1VsEASqI1yuagdwkfkfhiw6ppqifgn7p Accessed: 15 Aug., 2018.

٤٢- وردت هذه المعلومات في محضر جلسة مجلس الأمن التي عقدت في ٢٢ ديسمبر ٢٠١٧، مرجع سابق.

٤٤- للمزيد حول تعريفات السياسة الخارجية والنظريات الخاصة بتفسيرها وتحليلها، يمكن الرجوع إلى: د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ١٩٩٨)، ص ٧-١٢.

http://www.ao-academy.org/docs/tahleel_alsiyasah_alkharijiyah_0304009pdf Accessed: 11 Aug., 2018.

٤٥- للمزيد حول تعريف العقوبات الدولية وأنماطها وصورها، يمكن الرجوع إلى: عبير محمد أحمد الفقي، العقوبات الدولية وأثرها على نظام الحكم في زيمبابوي منذ عام ٢٠٠٢، (أطروحة ماجستير معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة ٢٠١٤)، ص ٧-٨.

٤٦- تم رصد القرارات والحصول عليها من موقع مجلس الأمن بالأمم المتحدة على الإنترنت:

<http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions/.2017shtml> Accessed: 17 Sept., 2018.

٤٧- وردت هذه المعلومات في محضر جلسة مجلس الأمن التي عقدت في ٢٢ ديسمبر ٢٠١٧، مرجع سابق.

٤٨- المصدر السابق، ص ٧.

٤٩- المصدر السابق، ص ٨-٩.

50- Jonathan D. Pollack Tuesday, The Korean nuclear roller coaster: Has time run out for a summit?, Brookings Institution, 29 May, 2018. <https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/29/05/2018/the-korean-nuclear-roller-coaster-has-time-run-out-for-a-summit/>

٥١- وردت هذه المعلومات في: محضر جلسة مجلس الأمن التي عقدت في ٢٢ ديسمبر ٢٠١٧، مرجع سابق، ص ٦.

٥٢- وردت هذه المعلومات في محضر جلسة مجلس الأمن التي عقدت في ٢٢ ديسمبر ٢٠١٧، مرجع سابق، ص ٧.

53- Jiyoung Choi, Estimation of Formal and Informal Sectors in Social Accounting Matrix for the North Korean Economy.opcit., Pp. 14-15 .

٥٤- وردت هذه المعلومات في عدة مصادر، من أبرزها: موقع قناة الحرة على الإنترنت، سيول تتهم ثلاث شركات بانتهاك العقوبات على كوريا الشمالية، ١٠ أغسطس ٢٠١٨:

<https://www.alhurra.com/a/.454310html> Accessed: 15 Aug., 2018.

وكذلك تمت الإشارة إلى أنشطة التهريب لكوريا الشمالية عموماً في محضر جلسة مجلس الأمن التي عقدت في ٢٢ ديسمبر ٢٠١٧، مرجع سابق، ص ٧.

55- Weston S. Konishi, Denuclearizing North Korea Exploring Multilateral Approaches to Risk Reduction and Peace Regime Building, (Washington, D.C.,: the Institute for Foreign Policy Analysis , September 2011), Pp. 11-12.

56- Frank Aum, "North Korea and the Need for a US-ROK-PRC Dialogue", Special Report 412, (August 2017), www.usip.org. Accessed: 15 Sept., 2018.

٥٧- تم رصد معدلات وحجم التجارة بين الصين وكوريا الشمالية من الصفحات الخاصة بالصين وكوريا الشمالية في: تقرير الإحصاء السنوي للتجارة، الصادر عن صندوق النقد الدولي في أعوام: ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧:

- IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook, 2017, Pp. 162-163.

58- Andrew Scobell, China and North Korea: Bolstering a Buffer or Hunkering Down in Northeast Asia?, Testimony presented before the U.S.-China Economic and Security Review Commission on 8 June, 2017. (Santa Monica, Calif: RAND Corporation, 2017), Pp. 11-13. <https://www.rand.org/pubs/testimonies/CT.477html> Accessed: 15 Sept., 2018.

59- Oriana Skylar Mastro, China's Evolving North Korea Strategy, Peace Brief 231, (September 2017) www.usip.org. Accessed: 10 Sept., 2018.

60- fei su and lora saalman, China's Engagement Of North Korea: Challenges and Opportunities for Europe, (Sweden: Stockholm International Peace Research Institute (Sipri), Feb 2017). <https://www.sipri.org/sites/default/files/Chinas-engagement-North-Korea.pdf>. Accessed: 18 Sept., 2018.

٦١- رضا محمد هلال، الصين تفكك اللغم الكورى الملحق السياسى لجريدة الخليج، مرجع سابق:

<http://www.alkhaleej.ae/supplements/page/bc94d481-a4d6-43cd-9d69-59aef911044c/5/4/2018>, Accessed: 10 Sept., 2018.

٦٢- تم الاستناد فى ذلك إلى: رضا محمد هلال، الصين تفكك اللغم الكورى، مرجع سابق.

وكذلك: رعوف جلال، الاحتواء الاستباقي: كيف تتعامل بكين مع "السيناريو الكارثي" لأزمة كوريا وواشنطن؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبى، أغسطس ٢٠١٧:

<https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/3165/> Accessed: 27 Sept., 2018.

63- Andrew Scobell, China and North Korea: Bolstering a Buffer or Hunkering Down in Northeast Asiaopcit., Pp. 3-4.

٦٤- وردت هذه التصورات فى:

- Jonathan D. Pollack Tuesday, The Korean nuclear roller coaster: Has time run out for a summit?, Brookings Institution, 29 May, 2018. <https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/29/05/2018/the-korean-nuclear-roller-coaster-has-time-run-out-for-a-summit/> Accessed: 18 Sept., 2018.

- Michael Fuchs, The North Korea Deal: Why Diplomacy Is Still the Best Option, Foreign Affairs: <https://www.foreignaffairs.com/articles/north-korea/21-12-2017/north-korea-deal> Accessed: 10 Aug., 2018.

65- MICHAEL D. SWAINE, "Chinese Views of the Singapore Summit Between Donald J. Trump and Kim Jong-un", China Leadership Monitor, no. 57, (Sept 2018), https://carnegieendowment.org/files/Swaine_CLM57_Final.pdf Accessed: 5 Oct., 2018.

٦٦- رضا محمد هلال، السياسات الدفاعية الكورية: دراسة فى المحددات والأهداف والتوجهات، مرجع سابق ص ١٨٥.

٦٧- تم الرجوع لنص المبادرة من موقع الرئيس الكورى على الإنترنت:

<http://english.1president.go.kr/BriefingSpeeches/Speeches/65> Accessed: 10 Sept., 2018.

٦٨- تم الرجوع لنص الخطاب من موقع الرئيس الكورى على الإنترنت:

<http://english.1president.go.kr/BriefingSpeeches/Speeches/19> Accessed: 10 Sept., 2018.

٦٩- تم الرجوع فى ذلك إلى:

- Victor Cha and Katrin Fraser Katz, A Better North Korea Strategy: How to Coerce Pyongyang without Starting a War, Foreign Affairs: <https://www.foreignaffairs.com/articles/north-korea/2018-06-01/better-north-korea-strategy> Accessed: Sept. 10 Oct., 2018.

- James Dobbins, What Will Kim Jong Un Want and What He Might Give, RAND Corporation: <https://www.rand.org/blog/03/2018/what-will-kim-jong-un-want-and-what-he-might-give.html> Accessed: 15 Sept., 2018.

٧٠- رضا محمد هلال، سيناريوهات ما بعد قمة الكوريتين .. عودة الصراع أم إحلال السلام؟" موقع مجلة السياسة الدولية على الإنترنت:

<http://www.siyassa.org.eg/News/15642.aspx8-5-2018> Accessed: 18 Sept., 2018.

٧١- رضا محمد هلال، مآلات الانفراجة بين واشنطن وبيونج يانج، مرجع سابق، ص ١٩١، وكذلك:

<http://english.1president.go.kr/PhotoVideo/Resources> Accessed: 10 Sept., 2018.

72- Ministry of korea National Defense, Minister Song Announces Push for Section-by-Section Withdrawal of Guard Posts in South-North DMZ,



http://www.mnd.go.kr/user/boardList.action?command=view&page=1&boardId=O_47261&boardSeq=O_196616&titleId=null&siteId=mndEN&id=mndEN_020100000000 Accessed: 6 Sept., 2018.

٧٢- رضا محمد هلال، سيناريوهات ما بعد قمة الكوريتين .. عودة الصراع أم إحلال السلام، مرجع سابق.

74- James Dobbins, What Will Kim Jong Un Want and What He Might Give, (RAND Corporation, 3/2018): <https://www.rand.org/blog/03/2018/what-will-kim-jong-un-want-and-what-he-might-give.html> Accessed: 6 Sept., 2018.

٧٥- تم الرجوع في ذلك لعدة مصادر، منها موقع جريدة اليوم السابع على الإنترنت:

<https://www.youm.7com/story/8/6/2018/3825620> Accessed: 8 Sept., 2018.

- موقع رئيس وزراء اليابان شينزو أبي على الإنترنت:

https://japan.kantei.go.jp/98_abe/statement/201806/_00002html Accessed: 12 Sept., 2018.

76- Edward A.Olsen, "U.S. Security Policy and the Two Koreas", World Affairs, Vol. 172, No4., (spring 2010), Pp. 17-20.

77- Michael Paul/Elisabeth Suh, "North Korea's Nuclear-Armed Missiles: Options for the US and its Allies in the Asia-Pacific", German Institute for International and Security Affairs, SWP Comments 32, (August 2017). Pp. 3-4.

٧٨- رضا محمد هلال، مآلات الانفراجة بين واشنطن وبيونج يانج، مرجع سابق، ص ١٩١.

79- KIM Hyun, "Comparing North Korea Policies of The Obama and Trump Administrations", Nanzan Review Of American Studies, Volume 39 , No4., (2017), Pp. 48-51. https://www.ic.nanzan-u.ac.jp/.../kanko/.../nras39_05_kim_hyun.pdf. Accessed: 16 Sept., 2018.

80- Sebastian Harnisch, The life and near-death of an alliance: China, North Korea and autocratic military cooperation, Paper prepared for the WISC Conference in Taipei, 1-4 April, 2017. https://www.uni-heidelberg.de/md/politik/harnisch/person/publikationen/harnisch_-_the_death_of_an_alliance_wisc_taipeh_2017pdf Accessed: 19 Aug., 2018.

81- Kathleen J. McInnis (Coordinator), "The North Korean Nuclear Challenge: Military Options and Issues for Congress", Congressional Research Service, 6 November, (2017), www.crs.gov. Accessed: 2 Sept., 2018.

٨٢- من أبرز الدراسات التي رصدت توجهات وردود كوريا الشمالية على نيات وسياسات الرئيس ترامب:

- Jonathan D. Pollack Tuesday, The Korean nuclear roller coaster: Has time run out for a summit?, (New York: Brookings Institution, 29 May, 2018). Pp. 4-06: <https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/29/05/2018/the-korean-nuclear-roller-coaster-has-time-run-out-for-a-summit/> Accessed: 2 July., 2018.

- Michael Fuchs, The North Korea Deal: Why Diplomacy Is Still the Best Option, Foreign Affairs, 21-12-2017, Pp. 7-08: <https://www.foreignaffairs.com/articles/north-korea/2017-12-21/north-korea-deal> Accessed: 2 July., 2018.

٨٣- وردت هذه المعلومات في عدة مصادر، من أبرزها: د. يسرى أبو شادي، شهادة للتاريخ: كيف تمكنت كوريا الشمالية من امتلاك سلاح نووي؟، موقع مجلة السياسة الدولية على الإنترنت:

<http://www.siyassa.org.eg/News/15213.aspx> Accessed: 8 July, 2018.

- Anthony H. Cordesman, The Other Side of the North Korean Threat: Looking Beyond Its Nuclear Weapons and ICBMs, (Washington, D.C: center for strategic & international studies, 2018), Pp. 11-12. https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/180319_North_Korean_Threat.pdf Accessed: 23 July., 2018.

84- Atsuhito Isozaki, Understanding the North Korean Regime, (Washington, DC: Asia Program Woodrow Wilson International Center for Scholars, April, 2017). Pp. 43-47: https://www.wilsoncenter.org/sites/default/files/ap_understandingthenorthkoreanregime.pdf

85- Robert L. Gallucci & Victor Cha, Toward a New policy and strategy for North Korea, (The George W. Bush Center, New York, 2018). Pp. 5-6: <https://gwbccenter.imgix.net/Resources/gwbi-toward-a-new-policy-for-north-korea.pdf> Accessed: 23 july., 2018.

86- Jonathan D. Pollack Tuesday, The Korean nuclear roller coaster: Has time run out for a summit.opcit., & Michael Fuchs, The North Korea Deal: Why Diplomacy Is Still the Best Option. Opcit.,

87- Anthony H. Cordesman, More Than A Nuclear Threat: North Korea's Chemical, Biological, and Conventional Weapons (Washington, D.C: center for strategic & international studies (CSIS) 2018). Pp. 3-4: https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/180315_Cordesman_NKWeapons.pdf?Ou2gTbI7e8r4RQLdOaJvBDD8KsVOYez9 Accessed: 23 july., 2018.

٨٨- هناك عدد من الباحثين والمتخصصين الذين تبنوا الترويج لفكرة التفاوض الدبلوماسي مع كوريا الشمالية، ومن أهمها:

- Robert L. Gallucci & Victor Cha, Toward a New policy and strategy for North Korea.opcit., Pp. 8-11.

- Jonathan D. Pollack Tuesday, The Korean nuclear roller coaster: Has time run out for a summit.opcit., Pp. 6-9.

- Michael Fuchs, The North Korea Deal: Why Diplomacy Is Still the Best Option. opcit., Pp. 4.

٨٩- وردت مواد البيان الختامي لقمة سنغافورة بين دونالد ترامب وكيم جونج أون في عدة مصادر، منها:

- رضا محمد هلال، مآلات الانفراجة بين واشنطن وبيونج يانج، مرجع سابق ص ١٩١.

- رضا محمد هلال، قمة سنغافورة .. مجرد بداية!، الملحق السياسي لجريدة الخليج، ٢١ يونيو ٢٠١٨:

<http://www.alkhaleej.ae/supplements/page/051bb5df-d463-4401-bede-d51bda0be5a5>

Accessed: 18 Sept., 2018.

